مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م١٧ ع١، ص ص: ٣٩-١١٠ (٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ)

الموقف البريطاني الأمريكي من ثورة الدستور اليمنية: ١٩٤٨م/١٣٦٧هـ (دراسة وثائقية)

هاني زامل عبد الإله مهنا

أستاذ مساعد

قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبدالعزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص. تناولت الدراسة موقف حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أحداث اليمن لعام ١٩٤٨م، من خلال ما ورد في الوثائق البريطانية والوثائق الأمريكية منشورة كانت أو غير منشورة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي للوصول إلى النتائج المتوخاة. وقد توصلت الدراسة إلى معرفة موقف الحكومتين من خلال تحليل المراسلات التي تمت بين المسئولين في كلا البلدين ،وممثليهم السياسيين في اليمن، أو المناطق المحيطة بها. وكان من أهم نتائج الدراسة، أن الحكومة البريطانية انتهجت أسلوب الحياد غير المعلن تجاه المتصارعين على الحكم في اليمن على الرغم من ميلها النسبي لتغيير نظام حكم الإمام يحيى وولي عهده أحمد. وخلصت

الدراسة إلى أن هذا الموقف البريطاني، كان بسبب سياسة الإمـــام يحيى غير الودية تجاه الغربيين بصفة عامة والبريطـــانيين بـــصفة خاصة. كما أن الدراسة خلصت إلى أن الحكومة البريطانية كانـــت حريصة على عدم إظهار احتفائها بتغيير نظام حكم الإمـــام يحيـــى وولي عهده خشية من عدم تمكن النظام الجديد على الثبات في وجه الثورة المضادة التي قام بها ولي العهد أحمد، وهذا ما تحقـــق فـــي نهاية المطاف حيث تمكن الأمير أحمد من حسم الأمـــور لـــصالحه وإنهاء حكم ما عرف بحكومة الدستور. وقد تتبعت الدراسة الموقف البريطاني من الأحداث منذ أن كان شائعات تتردد فـــي المجتمـــع اليمني إلى أن غدا حقيقة قائمة، انتهى بهـــا الحـــال إلـــى الـــزوال السريع. كذلك تطرقت الدراسة لموقف حكومة الولايات المتحدة من الأحداث والذي يمكن تلخيصه في الوقوف على الحياد التـــام مـــن الصراع مع الميل العاطفي للتغيير.

مقدمة

تهتم هذه الدراسة بتوضيح موقف الحكومة البريطانية والأمريكية من أحداث عام ١٩٤٨م باليمن، من خلال دراسة الوثائق البريطانية والأمريكية المنشورة وغير المنشورة التي تناولت هذه الأحداث. ونظرا للوجـــود البريطـــاني فـــي عـــدن والجنوب، وما تتطلع إليه الإدارة الأمريكية من أداء دور فاعل في اليمن، ونظرًا لما كان لكلا الدولتين من مصالح حيوية في اليمن فقد تبادر للباحث عـــدد مـــن التساؤلات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- هل أدى البريطانيون والأمريكيون دورًا فاعلاً ورئيسًا في سير أحـــداث ١٩٤٨م باليمن؟
- هل كانت بريطانيا بحكم استعمارها لعدن على علم دقيق بحقيقة ما يدور من أحداث باليمن؟

- هل مارس اليمنيون الأحرار في عدن أي نشاط سياسي معاد للإمام، وهل دعم حاكم عدن هذا النشاط ؟
- هل يمكن الربط بين مواقف الإمام يحيى وسياساته تجاه الغربيين، بموقف البريطانيين والأمريكيين من الأحداث.

للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، عمد الباحث بداية الى الحديث باختصار عن حكم الإمام يحيى منذ خلافته لوالده في الصراع مع العثمانيين حتى استقلاله باليمن وتكوين المملكة المتوكلية اليمنية، وانتهاءً بعلاقاته المضطربة مع البريطانيين إلى حين مقتله عام ١٩٤٨م. ومن ثم الحديث عن الصراع الذي نشب بين السيد عبدالله بن أحمد الوزير مدعوما بحركة اليمنيين الأحرار، والأمير أحمد أكبر أبناء الملك المقتول وولي عهده. ثم تناولت الدراسة موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أحداث اليمن من خلال ما ورد في الوثائق البريطانية والأمريكية. وقد انتهج الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي عند سرده للأحداث مع الحرص على عدم التوسع في مناقشة تفاصيل بعض الأحداث التي قد لا تخدم الباحث في التعرف على حقيقة الموقف البريطاني /الأمريكي من أحدا ث اليمن للعام ١٩٤٨م.

فرضية البحث

هناك علاقة وثيقة بين سياسة الإمام يحيى غير الودية تجاه الغرب، وموقف بريطانيا من الأحداث.

أهداف البحث

- وصف الأحداث التي أدت إلى اندلاع اضطرابات ١٩٤٨م وانتهت بمقتل الإمام يحيى، وأدخلت اليمن فيما يشبه الحرب الأهلية.
- التحقق من الموقف الأمريكي والبريطاني من خلال الوثائق.

أدوات الدراسة ومنهج البحث

- لقد التزم الباحث بمنهج التدوين التاريخي الوصفي التحليلي.
- تم استخدام الإنترنت لتحديد مواقع الوثائق الخاصة بالموضوع ومن ثم عمل الباحث على الحصول عليها وتصويرها.

اليمن في عهد الإمام يحيى

أقام الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (١٩٠٤-١٩٤٨م) مملكة راسخة القواعد شملت الجزء الشمالي زيدي المذهب، وبعضا من تهامة وجبالها الجنوبية بألويتها الثلاث تعز، وإب، والبيضاء، شافعية المذهب، وجمع في يديه السلطة الدينية والدنيوية بشكل مطلق[١]. فمنذ أن تولى الإمامة بعد وفاة والده الإمام المنصور محمد بن يحيى سنة ١٩٠٤م /١٣٢٢هـ رفع الإمام يحيى لواء المقاومة ضد العثمانيين تحت شعار إحياء الشريعة الإسلامية وإقامة العدل الذي ضيعه العثمانيون في حكمهم لليمن. وأصبحت معظم القبائل اليمنية التواقة للتخلص من الحكم العثماني، رهن إشارته، وخرج الإمام يحيى من حربه الممتدة مع العثمانيين إلى عام ١٩١١م/١٣٢٩هـ منتصرا انتصارا نسبيا، حيث اعترف به العثمانيون حاكما شرعيا في الشمال[٢]، وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها كان الإمام يحيى أحد أكثر المنتفعين من نتائجها، فعلى الرغم من عدم مشاركته في هذه الحرب إلا أنه ورث الحكم العثماني في شمال اليمن وبعض مناطق تهامة[٣].

وقد ارتكزت سياسته بعد الاستقلال على ثلاثة محاور رئيسة أولها: محاربة الأدارسة في تهامة وتوسيع حدود المملكة على حسابهم علاوة على مواجهة تمرد القبائل، والقضاء على مظاهر الفوضى السياسية، وثانيها: التصدي للوجود البريطاني في النواحي التسع أو ما يعرف بالمحميات البريطانية،

وثالثها: تبني سياسة العزلة في العلاقات الدولية بغرض حفظ استقلال اليمن، وسيادته الوطنية(٤).

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد عمد الإمام يحيى إلى ترسيخ حكمه المركزي عن طريق تنظيم علاقته بمشائخ القبائل الذين يتم اختيارهم للمشيخة، بعد قسمهم يمين الولاء له سواء أكانوا في المناطق الزيدية أو الشافعية (٥)، وعلى صعيد حربه مع الأدارسة فقد بدأ حروبه معهم في تهامة مستغلا الخلافات الداخلية التي نشبت بين أعضاء البيت الإدريسي بعد وفاة المؤسس السيد محمد بن على الإدريسي عام ١٩٢٣م/١٣٤٢هـ، فاحتل الحديدة عام ١٩٢٦/١٣٤٥هـ، وأكمل سيطرته على بعض المناطق التهامية كاللحية وميدي والصليف، ووصل إلى معاقل الأدارسة في عسير، الأمر الذي دفع بالأدارسة إلى طلب الدخول تحت حماية الملك عبدالعزيز، ليتولى الملك عبدالعزيز زمام الأمور في عسير وتهامة، ويدخل الإمام تبعا لذلك في صراع مع السعوديين على هذه المناطق. بيد أن النجاح الذي حققه الإمام في حربه مع الأدارسة تحول إلى هزائم متلاحقة منيت بها جيوش الإمام في محصلتها النهائية أمام السعوديين. وتمخضت الحرب السعودية المتوكلية عن توقيع اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤/١٣٥٣هـ التي أنهت حالة الحرب بين الجارتين، وأقرت الأوضاع الحدودية لكلتا الدولتين(٦).

وفي مجال تعامله مع البريطانيين في الجنوب كانت المباحثات متواصلة بين الإمام والبريطانيين للوصول إلى حل يقبله الطرفان بخصوص المحميات التسع، حيث كان الإمام مُصرّاً على ضرورة تخلي الإنجليز عنها وإعادة أمر حكمها إليه، بينما كان الإنجليز يريدون من الإمام الاعتراف والإبقاء على اتفاقية الحدود التي عقدت مع العثمانيين عام ١٩١٣م. وفي عام ١٩٢٠-١٩٢١م/١٣٣٨-١٣٣٩هـ سير الإمام قواته - مدفوعا بنشوة انتصاراته على الأدارسة واتفاقه مع الإيطاليين- باتجاه الجنوب فسيطر على الصبيحة وعدد

من المناطق المحيطة بها، وأكملت القوات مسيرها إلى أن اقتربت من مدينة لحج. كما سارت القوات المتوكلية وسيطرت على القبيطة بجميع شعابها، وعين الشيخ عبدالعزيز نعمان عاملا عليها، ولعل هاجس الإمام يحيى الأكبر كان هو السيطرة على الضالع والاحتفاظ بها، وتم له ذلك عام ١٩١٩م، وتعددت المناوشات بين القوات المتوكلية والقوات المحلية المدفوعة من قبل البريطانيين(٧).

من جهة أخرى كانت بريطانيا قد سيطرت على الحُديدة لإجبار العثمانيين على الجلاء من اليمن، ولتكون الحديدة ورقة مساومة مع الإمام مقابل جلاء قواته عن الضالع وأطراف حدود محمية عدن، ودخل البريطانيون والإمام في مفاوضات متعددة لحل مسألة الحدود في الجنوب، ولما فشلت تلك المفاوضات، وخَشْية من تزايد النفوذ الإيطالي في اليمن، قام الطيران البريطاني في عام١٩٢٨/ ١٣٤٧هـ بشن غارات على عدد من المدن اليمنية كالضالع وقعطبة، والنادرة، وإب، ويريم، وذمار، وتعز، وماوية. وقامت القوات البرية البريطانية بالزحف على الضالع من عدن تساعدها قوات أمراء تلك المناطق المحليين، الأمر الذي اضطر الإمام في نهاية المطاف للانسحاب من الضالع والمناطق المجاورة لها (٨).

وعلى الرغم من هذه الهزيمة فقد ظل الإمام رافضا الاعتراف باتفاقية الحدود العثمانية البريطانية الموقعة في عام ١٩١٣م، وعوضًا عنها وقع الإمام اتفاقية صداقة مع بريطانيا عام ١٣٥٢/١٩٣٤هـ، تم تفعيل الجانب التجاري منها. أما ما يتعلق بمسألة الحدود في الجنوب فأُقرت الاتفاقية الإبقاء على الأوضاع على ما هي عليه إلى حين إجراء مفاوضات أخرى، وحددت مدة الاتفاقية بأربعين عامًا، ومن الجدير بالذكر فإن موضوع الحدود في الجنوب لم يبت فيه طيلة عهد الإمام يحيى وعهد ابنه أحمد(٨).

وخلال ذلك فقد تعالت الأصوات في اليمن مطالبة الإمام بإدخال إصلاحات جذرية على كل مناحي الحياة فيها، ولعل نتائج الحرب مع السعوديين وما ترتب على تدخلاته في الجنوب كانتا الشرارة الأولى التي دفعت بعض المستنيرين في اليمن لمطالبة الإمام بإجراء إصلاحات شاملة في جهاز الحكم والإدارة، يقضي بإدخال عناصر قوية من ذوي الكفاءة والنزاهة للمشاركة في اتخاذ القرار، وقد أبدى الإمام يحيى تجاوبه مع هذه المطالب(٩).

ونظرة فاحصة لأوضاع اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية تظهر للدارس أن الإصلاحيين كان يحدوهم الأمل ألا تقتصر الإصلاحات على الجوانب العسكرية والجيش بل تشمل جميع مناحي الحياة، فعلى صعيد السياسة الداخلية، ورث الإمام يحيى الدولة العثمانية في اليمن بنظمها الإدارية والمالية والعسكرية، وقد تدهورت هذه النظم بحكم تغليب المصلحة الخاصة لأسرة آل يحيى حميد الدين على المصلحة العامة، حيث – على صعيد نظام الحكم – أعلن الإمام عن مسمى مملكته "المملكة المتوكلية اليمنية" ليتحول النظام إلى حكم ملكي يجري في أسرته وسلالته من بعده، عدا هذا التغيير الذي طرأ في مسمى الدولة فإن أسلوب الحكم كان أُوتوقراطيا مطلقا حيث جمعت كل الصلاحيات بيد الإمام، وتقلصت الحكومة في عهد الإمام يحيى بعد الاستقلال لتنحصر في شخصيته فقط بحسب ما يراه بعض الدارسين لتلك الحقبة، حيث لم توجد وزارات بالمعنى المصطلح عليه، ولا مكاتب خاصة تعنى بتقديم المعلومات الضرورية للحاكم كان موجودا، وكانت أموال الدولة هي أموال الإمام (١٠). ومن جانب آخر، حافظ الإمام يحيى على التقسيمات الإدارية العثمانية لليمن، التي قسمت اليمن إلى خمس وحدات إدارية كل وحدة تسمى لواء، وهذه الوحدات أو الألوية هي: صنعاء، الحديدة، تعز، حجة، إب، وكان أمر إدارة هذه الألوية مناطا بأبناء الإمام أو بعض أهل ثقته، وكانت صلاحيات أمراء الألوية محدودة

في الأمور التقليدية، أما الأمور الهامة والطارئة فكان الأمر يعود برمته للإمام [١١].

لقد حرص الإمام يحيى على تقريب العناصر الموالية له من شريحة السادة والقضاة، فكان هؤلاء عضده في تنفيذ مخططاته، بينما كان هو "جلالة الملك الذي يتصرف في شؤون البلاد وفق منظومة من العلاقات الدينية والعصبيات القبلية التي تخوله بل وتدعمه بفرض ما يراه على من يعارضه، وفي ذلك فقد عرف في عهد الإمام ما يسمى "بالتنافيذ والخطاط" وهو أن يقوم الإمام بإرسال جماعة من جيشه، للنزول على من يريد تأديبهم، فتحل هذه الجماعة على القبيلة المعاقبة وتتولى الأخيرة ضيافتها والصرف على أفراد الجماعة حتى تذعن القبيلة إلى طلب الإمام [١٢]، كما مارس الإمام ما مارسه سلفه من الأئمة منذ العهود المبكرة للدولة القاسمية في اتخاذ الرهائن البشرية من القبائل لضمان ولائها له. وإنا وإن كنا ندرك يقينا أن الإمام يحيى لم يبتدع هذه الممارسات، وأنها كانت إجراءً متعارفاً عليه من قبل حكام اليمن السابقين، إلا أن روح العصر الذي كان يحياه الإمام كان يتطلب تغيير مثل هذه الإجراءات، ولم يسع الإمام إلى تطوير هذه الممارسات وما يتماشى وروح العصر.

لقد تعددت الفئات الناقمة على حكم الإمام يحيى، فعلى صعيد الإصلاحات الداخلية، كان هناك المستنيرون الذين كانوا يطالبون بعدد من الإصلاحات ضمن مؤسسة الحكم الزيدية، فعلى الرغم من قيام الإمام ببعض الإصلاحات الطفيفة فإنها لم تكن لتتماشى ومتطلبات العصر، ولعل أهم العوائق التي كانت حائلة دون هذه الإصلاحات: ريبة الإمام البالغة في كل أجنبي، هذه الريبة التي جعلت الإمام ينتهج سياسة العزلة، وإغلاق اليمن أمام المشاريع التنموية المبنية على رؤوس أموال عربية أو أجنبية، بل وإغلاق اليمن بشكل عام أمام الأجانب

فلا يصلها إلا نادرا بعض رواد الآثار، أو الرحالة بعد أخذ موافقة شخصية من الإمام[١٣].

وحول ذلك يرى أحمد جابر عفيف أن حرص الإمام على ضمان حكمه للبلاد جعله بعيدا كل البعد عن تحقيق أي إصلاح في مجال الحياة الحديثة، فعاش اليمن في عزلة خانقة متخلفا في جميع مرافق الحياة، فلا تعليم، ولا صحة، ولا مواصلات، وكأن اليمن قد قطعت صلاته بالعالم المحيط به[١٤].

لقد كانت هيبة الدولة مقرونة بشخص الإمام الذي استفاد كثيرا من تحالفاته مع القبائل الزيدية الأكثر قوة في اليمن وهي قبائل حاشد وبكيل، علاوة على مذحج وحمير، وكانت هذه القبائل هي الرافد الأساس للجيش المتوكلي، واستعمل هذا الجيش لضرب المعارضات القبلية التي تتالت طوال عهد الإمام يحيى، إلا أن مشاركات هذا الجيش تقلصت، وانحصرت لاحقا على التدريبات الاستعراضية تبعا لقلة العتاد وسوء التغذية والجاهزية القتالية، وتفشي الأمراض بين منتسبيه دون تدخل من الإمام لإصلاح أوضاعه [١٥].

لقد عمد الإمام يحيى منذ عام ١٩٣٥م/١٣٥٤هـ مباشرة بمراجعة واسعة لإدارة حكومته، قضت نتائجها إبعاد بعض الشخصيات السياسية الزيدية القوية التي أدت دورا رئيسا في تثبيت أركان دولته، ولعله رأى فيها تهديدًا خطيرًا لاستمرار الحكم في سلالته، وعامل رفض قوي لتولي ابنه أحمد الحكم من بعده، لذلك عمد الإمام قبل هذا التاريخ بوقت مبكر إلى القبول جوهريا باستحداث منصب ولاية العهد وذلك في سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٣م، وعهد بها لابنه أحمد ليؤسس بذلك بادئة خطيرة عند الزيديين، أدت إلى نقمة عدد غير قليل من المؤهلين للإمامة، من أسرة حميد الدين وغيرها من الأسر الزيدية[١٦]. وكان السيدان عبدالله بن أحمد بن الوزير أمير الحديدة، وعلي بن عبدالله الوزير أمير

تعز، من أهم الشخصيات السياسية القريبة من الإمام يحيى المتضررة من سياسته الجديدة.

ولعل الإمام يحيى داخله الخوف على حكمه من ارتفاع صيت الأمير علي ابن عبدالله الوزير في لواء تعز إضافة إلى كثرة اعتراض الأمير على بعض سياسات الإمام، لذا عمد الإمام يحيى إلى إقصاء الأمير علي عن منصب الأمارة في تعز [١٧]. كما طال الإقصاء السيد عبدالله الوزير الذي كان أميرًا على الحديدة، ولاشك فإن هذا الإقصاء لآل الوزير عن الساحة السياسية قد أصاب متنفذي هذه الأسرة بأسى لا شك، وأنه سيكون طريقهم لمعارضة حكم الإمام يحيى متى ما سنحت الظروف لهم بذلك. وقد شاركهم في ذلك بعض أبناء الإمام الذين تخوفوا من ولاية العهد لأخيهم الأكبر أحمد، فسارع سيف الإسلام الحسين ابن يحيى إلى عقد معاهدة مع الأميرين عبدالله وعلي بن الوزير، والأمير علي ابن حمود بن شرف الدين تقضي بترشيح عبدالله بن أحمد بن الوزير إماما بعد وفاة الإمام يحيى [١٨].

ولم تقتصر معارضة سياسة الإمام على هذه الفئات فقط بل تعدتها إلى بعض الدوائر الدينية الزيدية التي رأت في استحداث منصب ولاية العهد عام ١٣٤٣هـ /١٩٢٣م، واستخدام لفظ "مملكة" بدل دولة، واستخدام لفظ "صاحب الجلالة الملك" في مراسلات الإمام مع الإيطاليين، وتعيين أبنائه أمراء ووزراء، إلى غير ذلك دلالة قاطعة على نوايا الإمام يحيى بتحويل الحكم إلى ملك عضود في أسرة آل يحيى حميد الدين، وهو ما يعد خرقا واضحا للتعاليم الزيدية المتعارف عليها [١٩]. كما أثار موقف الإمام يحيى من بعض الشخصيات الشافعية ومصادرة أموالها وممتلكاتها ردة فعلها الناقم تجاه حكمه مما حفزها لتأييد حركات المعارضة السياسية حال بروزها على الساحة [٢٠].

تفاصيل الثورة على الإمام يحيى

تعددت المآخذ على سياسات الإمام يحيى الداخلية والخارجية، وبدأ بعض المستنيرين يجاهرون بنقدهم لحكم الإمام في دوائرهم ومجالسهم الخاصة في مدينة صنعاء، وكان من رواد هؤلاء محمد عبدالله المحلوي، وأحمد أحمد المطاع، ومحمد بن زيد المفرح، والشيخ حسين الدعيس، وعبدالله العزب وغيرهم، وأخذت أمثال هذه الجماعات والاجتماعات تنتشر في مدن يمنية أخرى كمدينة إب وتعز وذمار، وقد لعب أحمد أحمد مطاع دورًا هامًا ورئيسًا في توسيع دائرة المعارضين في شتى المدن اليمنية، مستغلا منصبه كمفتش لوزارة المعارف، ثم عمله بالجيش، علاوة على عمله في تحرير صحيفة الإيمان لاحقًا، حيث كان أحد الكفاءات التي لفتت إليها الأنظار بثقافتها الواسعة، وقد طلب المطاع من الإمام الإذن بالتجول في مناطق إب وتعز وذمار وغيرها من المدن، بحجة متابعة أمر حالة التعليم، وتأسيس جمعية يرأسها ولي العهد والعمل على رسم خريطة للحدود بين سلطة الإمام ومنطقة المحميات البريطانية، بينما كان هدفه الأساس هو توسيع دائرة المعارضة، والتنسيق بين دوائرها المختلفة [٢١]، وحين وصلت أخبار هذه الاجتماعات للإمام يحيى، كانت النتيجة الحتمية هي إيداع المطاع وجماعته السجن في عام١٩٣٦م/١٣٥٥هـ[٢٢]، وفشل الحريصون على الإصلاح في إحراز أي تقدم ولو يسيرًا في سبيل تغيير الأوضاع إلى الأفضل، وبدأت فكرة مواجهة الإمام، وفرض التغيير، تترسخ في أذهان بعض المتحمسين من ذوي الرأي والمكانة الاجتماعية، وكان لنتائج الهزائم العسكرية وما ترتب عليها من نتائج في الجنوب، وفي تهامة، أكبر الأثر في كسر هيبة الإمام وحكمه لدى العامة والخاصة، وبدأ بعض المتنفذين وعلى رأسهم الأمير علي بن عبدالله الوزير يعملون من أجل الإطاحة بحكم الإمام، وإن كانت فكرة

اغتياله لم ترد على ذهن الغالبية منهم، أو على أقل تقدير الرافضون لحكمه من آل الوزير.

وبات واضحا في أذهان هؤلاء الثوار أن ما يدعون إليه يمثل مطلبا وطنيا، وأن معظم فئات اليمنيين من شيوخ قبائل، ومثقفين، وأرباب حرف تتفق معهم في هذا المسعى. ويرى السيد أحمد بن محمد الوزير أن جميع مشايخ حاشد وبكيل تفهمت ما ينادي به الرافضون لحكم الإمام، وإن لم يعملوا به [٢٣]، وبدأ بعض المثقفين وذوي الرأي يجتمعون لمناقشة مآخذهم على حكم الإمام، فهذا السيد أحمد بن أحمد المطاع يجتمع مرارا بالسيد علي بن عبدالله الوزير ليتفق الاثنان على التعاون والعمل من أجل الإصلاح والتغيير[٢٤].

وتعددت أسماء المطالبين بالإصلاح بتعدد توجهاتهم، فمن مطالب بتغيير نظام الحكم كاملا، إلى آخر يرى الاستمرار في مراجعة الإمام ومناصحته، إلى ثالث يرى ضرورة تغيير الإمام في ظل المنظومة الزيدية الرشيدة. وبدت دائرة المعارضين لحكم الإمام تتسع بعودة المبتعثين من العراق والمقيمين في القاهرة من اليمنيين. وكانت أولى خطوات الثوار إصدار منشورات سرية يوضحون فيها مظالم حكم الإمام ويندون بفساد حكمه، فسارع الإمام إلى اعتقالهم متهمهم بتهم متعددة تراوحت بين اختصار القرآن، وكرههم لعلي بن أبي طالب، وعملهم على إفساد عقول العامة، والخيانة والرغبة في تسليم البلاد للإنجليز.

وتوالت المنشورات عن فساد حكم الإمام، وتزايدت النقمة على الإمام يحيى، ولعل ما ساعد على تفاقم النقمة ما أثر عن بخل الإمام يحيى وتقتيره على اليمنيين عامة، واحتكار السلطة من جانب أسرته بشكل كامل، حيث تقاسم أبناؤه حكم أقاليم اليمن، واعتبر الإمام خزينة الدولة ملكًا خاصًا مناطًا به وحده[٢٥]، وكان من جراء ذلك أن أخذت نبرة المعارضة وحدتها تتزايد خاصة بعد أن أسس كلٌ من أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري حزب الأحرار اليمنيين

في عدن عام ١٩٤٤م/١٣٦٤هـ، وتولي جريدة فتاة الجزيرة التي كانت تصدر في عدن، وجريدة الصداقة المصرية في القاهرة، نشر المقالات التي كان يكتبها اليمنيون في المنفى عن أوضاع اليمن المتردية، ثم مع تأسيس النعمان والزبيري جريدة صوت اليمن في عدن، ويبدو أنه كان هناك اتصال بين المتذمرين من آل الوزير والجماعات المعارضة في عدن (٢٦).

وبعد إنشاء حزب اليمنيين الأحرار في عدن تزايد عدد المهاجرين إليها من الناقمين على حكم الإمام يحيى وازداد تبعا لذلك نشاط الأحرار اليمنيين، وأخذت مقالاتهم في صوت الإيمان، وفتاة الجزيرة، ومنشوراتهم المنددة للإمام وحكمه، تجد طريقها إلى اليمن عن طريق المتعاونين مع الحركة ممن ظلوا باليمن، وكرد فعل على هذا النشاط كثف الإمام من جواسيسه لإلقاء القبض على من تحوم حوله شبهة التعاون مع الأحرار، ومن الجدير ذكره أن هذا النشاط التوعوي من قبل الأحرار اليمنيين ومن يساندهم كان وقفا على الجيش وبعض المدن الرئيسة في اليمن دون الغالبية العظمى من المناطق القبلية.

وانتقل نشاط المعارضة اليمنية من طور توزيع المنشورات وكتابة المقالات المنددة بحكم الإمام يحيى إلى الطور العملي الميداني. وبدأت تظهر على ساحة النشاط الثوري شخصيات من غير اليمنيين، كالفضيل الورتلاني، والرئيس جمال جميل، فالأول كان ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين، وكان قد دخل تحت غطاء عمل استثماري تجاري، وتغلغل داخل النظام المتوكلي حتى أصبح محل ثقة الإمام وولي عهده، ومن ثم تم التواصل بينه وبين جماعة المعارضة حتى أصبح أحد أهم المحركين للنشاط الثوري؛ فيما كان الثاني أحد أعضاء البعثة العسكرية العراقية التي قدمت لليمن لتدريب الجيش اليمني بطلب من الإمام يحيى، وقد نجح المعارضون في استقطابه لصفهم؛ كما التحق بجماعة الأحرار اليمنيين في عدن الأمير إبراهيم بن الإمام يحيى الذي تلقب بسيف الحق، الأمر الذي عد

صفعة موجعة لنظام والده، في الوقت الذي كان خير دعم معنوي للمعارضة اليمنية، كذلك فقد حاول إسماعيل بن الإمام الالتحاق بحزب الأحرار بيد أنه قبض عليه قبل اجتيازه الحدود إلى عدن(٢٧).

وتحولت المعارضة إلى بعض الممارسات الميدانية المتطرفة خاصة من بعض الشباب الذين تحركهم العاطفة والحماس للفكرة أكثر مما تحرك أفكارهم الأفكار فشهدت العاصمة أعمال ثورية تحمل طابع التهديد والترهيب، كإرسال منشورات إلى الإمام يحيى وبعض كبار رجال دولته مشفوعة بعدد من الرصاصات التي توضع في ورق المنشور، وقد تمكن الثوار من وضع أحد هذه المنشورات تحت وسادة الإمام بواسطة أحد أحفاده الذي تم استقطابه من قبل الثوار، إضافة إلى تفجير القنابل، والألغام، والطلقات النارية المتفرقة في أماكن متفرقة من صنعاء.

في ذات الوقت أفلحت مساعي الورتلاني في إقناع الأسر المتنفذة من غير آل يحيى حميد الدين بضرورة الثورة، فتم الاتفاق بين الثوار على أن يتولى عبدالله بن أحمد الوزير الإمامة، وأن تكون رئاسة الحكومة في علي بن عبدالله الوزير، وأن يتولى بيت عبد القادر من أسرة آل شرف الدين قيادة الجيش إضافة إلى لواء إب والحديدة (٢٨)، كما وضع تصور كامل بالوزارات وأسماء أعضاء الحكومة بالتنسيق بين ثوار الداخل وحزب الأحرار اليمني في عدن، وكان احمد المطاع ومجموعة معه قد قاموا بصياغة دستور للحكومة الجديدة، وراجعه الورتلاني بعد أن صاغه في صورته النهائية (٢٩)؛ وكانت حياة الإمام يحيى بين الثوار والإعلان عن ثورتهم، فهو رجل تعدى الثمانين عاما من العمر، وكانت صحته في تدهور مستمر منذ عام ١٣٦٥/١٩٤٥هـ، بحسب رأى الفريق الطبي من البحرية الأمريكية الذي قام بفحص الإمام في مايو

١٩٤٦م/١٣٦٦هـ الذين أفادوا بأن صحته تتدهور سريعا، وتوقعوا وفاته في غضون شهور قليلة.

في بداية عام ١٩٤٨م/١٣٦٨هـ اتفق الثوار على إرسال نسخ من الميثاق إلى عدن ليتم نشره وقائمة أسماء الحكومة الجديدة عبر جريدة صوت اليمن بعد التأكد من وفاة الإمام. ويبدوا أن سيف الإسلام أحمد (ولي العهد) قد اكتشف خطة الثوار، فقرر أن يفضح المؤامرة حيث طلب سيف الإسلام أحمد من النائب في الحديدة القاضي حسين الحلالي أن يراسل خادم غالب الوجيه – وكيل الإمام يحيى التجاري في عدن، يطلب إخبار حاكم عدن بوفاة الإمام يحيى، وقام حاكم عدن من جانبه بنقل تعازيه لسيف الحق إبراهيم بن الإمام، ووقع الثوار في فخ أحمد حيث بادر القائمون على حزب الأحرار في عدن بنشر الميثاق وأسماء أعضاء الحكومة، في ذات الوقت الذي نشرت فيه جريدة الإخوان المسلمون خبر الوفاة مع نشر صيغة الميثاق وأعضاء الحكومة [٣٠].

ومن المفارقات أن الإمام يحيى لم يتمكن من اتخاذ إجراءات صارمة كعادته في حق من وردت أسماؤهم في الحكومة الجديدة، بل اكتفى من الإمام عبدالله بن أحمد الوزير بحلف اليمين على أنه لم يكن ضالعا في هذه المؤامرة[٣١]، ليعاود الثوار الكرة مرة أخرى ويتمكنوا من قتل الإمام يحيى في السابع عشر من فبراير سنة ١٩٤٨م/ ٧ربيع الثاني سنة ١٣٦٧هـ، وإعلان قيام أول حكومة دستورية في اليمن على رأسها عبد الله بن أحمد الوزير. وقد تجمع علماء ووجهاء وتجار صنعاء ووافقوا بالإجماع على انتخاب السيد عبدالله ابن أحمد الوزير. من جهته فقد بادر الإمام الجديد على إعلان الميثاق المقدس ووعد بالالتزام به. وقد سارعت الحكومة الجديدة بإبلاغ رؤساء البلاد العربية بموت الإمام يحيى، كما تم إبلاغ حاكم عدن رسميا بتشكيل حكومة دستورية وأن الحكومة الجديدة ترغب في أن تكون علاقاتها ببريطانيا علاقات مميزة[٣٢]،

كذلك راسل السيد حسين الكبسي وزير الخارجية الأمين العام لجامعة الدول العربية يدعوه نيابة عن الإمام للحضور إلى اليمن، وبناءً على ذلك قررت اللجنة السياسية بالجامعة إرسال وفد مصغر إلى اليمن. كما راسل الإمام السعوديين طالبا منهم إمداده بطائرات وأسلحة، فأحال السعوديون الطلب إلى الجامعة العربية [٣٣].

ثورة ولي العهد المضادة

علم ولي العهد بمقتل والده الإمام يحيى، فخرج من تعز مصطحبا معه جميع السيارات الموجودة في المدينة مع مجموعات محدودة ممن يثق بهم من جنده وحرسه، وتوجه إلى الحديدة حيث صديقه حسين الحلالي الذي كان كما يبدو يؤدي دورا مزدوجا بين الثوار وولي العهد [٣٤]، وقد شهدت الأيام الأولى امتعاضا شديدًا من أسلوب الإمام الجديد في معالجة الأمور، حيث نصحه بعض قيادات الثورة مثل الرئيس جمال جميل، وأحمد المطاع وغيرهما بعدم تزويد القبائل بالسلاح، والتريث في إعلان إمامته، وأن يسعى للقاء الناس خارج القصر، وأن يستبقي الجيش الدفاعي المكون من الجنود الرسميين، لعدم التأكد حقيقة من موقف الجيش النظامي بعد، إلا أن الإمام استبد برأيه وفعل كل ذلك، ضاربا عرض الحائط بمبدأ الشورى الذي وقَّع عليه بدايةً، وبدا لبعض الثوار أنهم استبدلوا الإمام يحيى بإمام آخر يفكر بأسلوبه وتلمس خطاه [٣٥].

نجح ولي العهد في الوصول إلى حجة، وقام بنشر بيان للناس في ١٩٤٨/٣/١٠م – ١٣٦٧/٤/٢٨هـ وضح فيه تحركاته ضد الثوار [٣٦]، وتسامعت القبائل التي هالها مقتل الإمام بنجاة ولي العهد، فأعلن معظمها تأييدها له، بمعنى آخر كانت صنعاء وبعض المدن مؤيدة للثورة، بينما كانت مناطق القبائل ترى في ولي العهد البديل الشرعي للإمام. وقد عمد ولي العهد إلى

إرسال الرسائل العديدة واعداً فيها بذل الأموال والوعود لهذه القبائل لضمان ثباتها على دعمه[٣٧].

تغيرت الأحوال بوصول ولي العهد إلى حجة، حيث أخذت كفة الحرب تميل لصالح ولي العهد، وباتت صنعاء ومن بها من الثوار في كرب عظيم [٣٨]. وكان توجه ولي العهد إلى حجة لأنه كان يثق بولاء من بها له، كما أنها كانت على عكس ما يتوقعه الثوار من تحركات أحمد، علاوة على حصانتها من الناحية العسكرية، من جهة أخرى حاولت الحكومة الجديدة التماس الدعم من الجامعة العربية التي أوفدت لجنة من قبلها إلى اليمن لتدارس الوضع على أرض الواقع، إلا أن هذه اللجنة تأخرت عن الوصول إلى اليمن حتى أوشك ولي العهد على حسم الأمور لصالحه [٣٩].

الموقف البريطاني من ثورة الدستور ١٩٤٨م

أ- العلاقات المتوكلية البريطانية

قبل التطرق لموقف الحكومة البريطانية من أحداث اليمن للعام ١٩٤٨م أرى أنه من المستحسن إلقاء بعض الضوء على علاقات البريطانيين بالإمام يحيى إبان فترة حكمه ١٩٠٤-١٩٤٨م، وذلك لتتبع ومعرفة ما قد تجنيه بريطانيا جراء تغيير نظام الحكم في اليمن. حيث من الثابت تاريخا أن المقيم السياسي البريطاني في عدن كان قد أبدى معارضته لمحاولة العثمانيين إبراز الإمام يحيى حميد الدين كوريث شرعي للحكم العثماني باليمن في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، بحجة أن الإمام لم يشارك في الحرب، وبالتالي فليس له حق في اقتسام غنائمها، غير أن البريطانيين لم يصروا على موقفهم هذا تحقيقا لمصالحهم الخاصة، وأصبح الإمام يحيى وريثا شرعيا للحكم العثماني في شمال اليمن وبعض مناطق تهامة [٤٠].

ورث الإمام يحيى مع بعض ما ورث من الحكم العثماني في اليمن مشكلة الحدود الفاصلة بين مملكته ومناطق القبائل التسع المتمتعة بالحماية البريطانية في الجنوب، فقد امتدت السيطرة العثمانية في اليمن عام ١٨٧٢م بين خطي طول ٤١ و٤٦ ° شرق جرينتش، وبين خطي عرض ١٢ و٢٠° شمال خط الاستواء ويمتد الخط الحدودي لولايتهم من قرية الشيخ سعيد على بعد عشرة أميال شمال مضيق باب المندب مارا باتجاه الشمال الشرقي لتعز، ملاصقا لأراضي الضالع، وتدخل مدينة قعطبة الواقعة في الشمال الشرقي من تعز في نطاق الهيمنة العثمانية، ويمتد الخط في النواحي الشرقية ليشمل مدينتي يريم وذمار، ويمتد شمالا من شرق ذمار إلى شرق صنعاء، ويستمر إلى حدود الحجاز، علما أن بعض الأراضي اليمنية المحصورة ضمن هذه الحدود كانت تتبع للعثمانيين اسميا [٤١]. وقد كانت حدود مناطق الهيمنة العثمانية / البريطانية في الجنوب محل خلاف بين هاتين الدولتين طوال فترة حكم العثمانيين الثانية لليمن (١٨٧٢-١٩١٨م)، فمنذ أواخر عام ١٨٧٢م حاول العثمانيون التوغل في مناطق الهيمنة البريطانية بالجنوب عاملين على إثارة السلاطين والمشايخ في تلك المناطق ضد البريطانيين، محفزينهم على إعلان الولاء للسلطان العثماني في عدد من أقاليم الجنوب وبخاصة سلطنتي لحج والحواشب. ولم يحقق العثمانيون نجاحا كبيرا في هذا الإطار على الرغم من استجابة سلطان الحواشب لمساعيهم رغبة منه في استعادة ما سلب من أراضيه لصالح سلطنة لحج. وإزاء تحركات العثمانيين العدائية في الجنوب عمد البريطانيون إلى دعم هؤلاء السلاطين دون التورط في مواجهة عسكرية مباشرة وعلنية ضد العثمانيين[٤٢].

لقد كانت سياسات بريطانيا الدولية تحكم تصرفات مسئوليها في اليمن، فقد كان رئيس الوزراء البريطاني السير جلادستون حريصا على الوقوف إلى جوار الباب العالي في صراعه مع روسيا القيصرية ببلاد القرم وغيرها من مناطق

الأطماع الروسية، أكثر من حرصه على حل إشكاليات الحدود البريطانية العثمانية في جنوب اليمن(٤٣)، ولعل العثمانيون قد استغلوا هذا الموقف الهادئ من قبل الخارجية البريطانية فزحفت قواتهم إلى عدد من مناطق الجنوب بحجة أن جميع مناطق الجزيرة العربية الجنوبية كانت خاضعة للسلطان العثماني قبل احتلال البريطانيين لعدن عام ١٨٣٩م، في المقابل كان حاكم عدن يرى أن تحركات العثمانيين في الجنوب ستؤدي إلى مخاطر اقتصادية وسياسية كبيرة على عدن ومحمياتها، إن لم تسع وزارة الخارجية البريطانية إلى التعامل مع الأمر بكل حزم وجدية. وقد تمكن البريطانيون بعد ممارسة ضغوط سياسية كبيرة على الأستانة من إجبار والي اليمن على سحب قواته الموجودة في أراضي سلطان لحج، ووقف عمليات توسعهم في الجنوب، كما تم إعلان استقلال سلاطين ومشايخ الجنوب بمناطقهم مع ربط هؤلاء السلاطين والمشايخ بمعاهدات صداقة ببريطانيا (٤٤).

عاود العثمانيون محاولاتهم للتوسع جنوبا مرة بذريعة مد خط للبرق بين تعز وعدن عام ١٨٧٥م، ومرات أخر بحجة أن مناطق الجزيرة العربية كاملة تقع ضمن نطاق الأراضي العثمانية. إزاء سياسة العثمانيين هذه، قام البريطانيون بتحويل معاهدات الصداقة إلى معاهدات حماية ١٩٣٧م هدفها الأساس حماية المصالح البريطانية في المنطقة. وبالتالي صدر مرسوم ملكي يقضي بتحويل السلطنات والمشايخ والإمارات في جنوب اليمن إلى محميتين بريطانيتين هما محمية عدن الشرقية ومحمية عدن الغربية، وأصبحت عدن – التي غدت تابعة للتاج البريطاني مباشرة– العاصمة الإدارية والاقتصادية للإقليم كله (٤٥)، وقسمت محمية عدن الغربية إلى خمسة مناطق هي:

١– المنطقة الشمالية الشرقية وتشمل كلاً من إمارة بيحان، وسلطنة العوالق العليا ومشيخاتها.

٢- المنطقة الجنوبية الشرقية: وتضم سلطنة العوالق السفلى وسلطنة العوذلي واتحاد دثينة.

٣- المنطقة الوسطى وتضم سلطنة الفضلي وسلطنة يافع العليا وسلطنة يافع السفلى.

٤- المنطقة الجنوبية الغربية: وتضم سلطنة لحج ومشيخات العقربي والحوشبي والعلوي.

٥- المنطقة الشمالية الغربية: وتشمل إمارة الضالع ومشيخات شعيب والمفلحي وردفان.

علمًا بأن البريطانيين قد تركوا باب الانضمام لهذه الوحدات مفتوحا لقبائل المنطقة فأخذت أعداد الوحدات السياسية والإدارية تتزايد تبعا لتزايد عدد المنضمين إليها. أما المحمية الشرقية فضمت سلطنة القعيطي في الشحر والمكلا، وسلطنة الكثيري في سيئون، وسلطنة الواحدي في بلحاف وبئر علي، وسلطنة المهرة في قشن وسوقطرة (٤٦).

وقد تزايد تبعا لذلك نفوذ البريطانيين في الجنوب اليمني حتى أصبحت بريطانيا هي المعنية بفض المنازعات بين القبائل الجنوبية المتناحرة. ودفعت التجاوزات الحدودية والخلافات المتكررة بين الطرفين كلا الحكوميتين عام ١٩٠٤م إلى تشكيل لجنة مشتركة تعنى بتحديد الحدود بين ولاية اليمن العثمانية ومحمية عدن الغربية. ورغم أن الباب العالي قد التزم بعدم إثارة النزاعات في مناطق الجنوب، إلا أن بعض الولاة العثمانيون ظلوا ينظرون إلى سلطنة لحج على أنها ضمن الممتلكات العثمانية، كما أظهر الولاة العثمانيون تمسكهم بإمارة

الحوشبي على أنها جزء من تعز. بيد أن بريطانيا وقفت موقفا حازما جعل العثمانيين يتراجعون عن مطالبهم. وظلت هذه المناطق محل خلاف بين الطرفين رغم المحاولات العديدة لوضع حل لتعديات الحدود عن طريق لجنة الحدود المشتركة المشار إليها آنفا، إلا أن التعديات من كلا الطرفين ظلت قائمة، واستمر الخلاف حول مسألة الحدود. وكمحاولة لإظهار السيادة الشكلية على مناطق الجنوب طالب العثمانيون بحق الباب العالي في إصدار فرمانات تولية حكام وشيوخ القبائل الجنوبية، إلا أن بريطانيا رفضت هذا الطلب رفضا قاطعا بحجة كون هذا الأمر يثير مشكلة السيادة على القبائل الحريصة على التمتع باستقلالها (٤٧).

لقد كان البريطانيون يرون أن العثمانيين يهدفون من خلال تكريس وجودهم في الجنوب إلى إضعاف النفوذ البريطاني في تلك المناطق، ومحاولة زعزعة مكانة البريطانيين بين القبائل الجنوبية (٤٨)، واستمر الحال على ما هو عليه من اضطراب حتى عقدت اتفاقية الحدود بين الطرفين عام ١٩١٣م التي صادقت على ما توصلت إليه اللجنة، إلا أن ذلك لم يمنع من تكرر بعض الخروق التي يقوم بها الحكام المحليون، إما بإيعاز من محركيهم من الطرفين، أو بحكم احتدام الخلافات القبلية في المنطقة.

وعندما تولى الإمام السلطة في اليمن عام ١٩٠٤م، تركز اهتمام البريطانيين منذ بداية اتصالهم به على انتزاع اعترافه بخط الحدود الذي أقرته اتفاقية الحدود العثمانية / البريطانية عام ١٩١٣م، إلا أن الإمام رفض الاعتراف باتفاقية الحدود تلك، وأكد على أن مناطق الجنوب هي مناطق تابعة لدولة الأئمة التي كان يحكمها أسلافه، وقد بادر الإمام في مستهل العشرينات إلى إرسال الرسائل إلى سلاطين المناطق الجنوبية (المحميات) مؤكدا على وحدة اليمن وسيادته على جميع مناطقها بما فيها المحميات التسع (٤٩).

وحقيقة الحال فقد فكر البريطانيون في عدد من الخيارات لمواجهة مطالب الإمام يحيى، وتباينت تلك الخيارات بين إقامة كيان سياسي منفصل لمشائخ منطقة تعز والحجرية لتكون فاصلا بين قاعدتهم في عدن ومملكة الإمام، وبين إعطاء الإمام معظم المحميات مع الحصول على امتيازات تجارية، أو تجاهل مطالبه وتدعيم سلاطين المحميات مع إجباره بقوة السلاح على قبول اتفاقية الحدود مع العثمانيين للعام ١٩١٣م(٥٠).

والمتتبع لمطالب الإمام يرى أن مطالبه في الحواشب ويافع لاتعدوا مطالبة بالسلطة الاسمية عليها، وارتضى الإمام أن تتركز السلطة الفعلية بأيدي حكامها المحليين، مشترطا عليهم التمسك بتعاليم الشريعة الإسلامية في حكمهم، كما أبدى الإمام تنازلا مستغربا عن المنطقة الساحلية من لحج إلى المكلا لتظل بأيدي البريطانيين، مع إصراره بأن تكون منطقة الضالع وبقية إمارات الجنوب تحت حكمه المباشر. بيد أن المقيم البريطاني في عدن لم يوافق على هذه المطالب. وفي حينه أرسل الإمام قواته عام ١٩١٩م إلى ما كان يعرف بمحميات عدن الغربية وسيطرعلى الضالع، والعلوي، والشعيب، وأقسامًا من يافع العليا والعواذل والصبيحة وغيرها من المناطق هناك (٥١).

وقد مثل تخوف البريطانيين من سيطرة الإمام على بعض مناطق الجنوب كالعواذل وبيحان عامل قلق لهم، لأن بيحان كانت تحتل مركزا استراتيجيا وسط الطرق التي تربط المحميات الغربية ومملكة الإمام بسلطنات حضرموت، فسيطرة الإمام عليها ستؤدي حتما إلى عرقلة مسير التجارة من عدن إلى هذه المناطق وبالعكس، من جهة أخرى فقد كان كثير من أفراد قبيلة العواذل منخرطين في السلك الأمني الذي يشرف على تدريبه البريطانيون، وكان أفراد هذه القبيلة يلقون باللوم على حكومة عدن في عدم حمايتهم من قوات الإمام، لهذه العوامل جميعها، قام الطيران البريطاني بشن غارات جوية على مناطق

وجود القوات المتوكلية عام ١٩٢٢م، على الرغم من أن بعض الدبلوماسيين البريطانيين رأوا إبان اجتماعهم في مارس ١٩٢١م بالقاهرة ضمن مؤتمر ما عرف آنذاك بمؤتمر خبراء الشرق الأوسط، أن من مصلحة بريطانيا الاعتراف بسلطة الإمام على المحميات التسع بدلا من الاعتماد على ولاء سلاطينها الذين لا يمكن القطع بحقيقة ولائهم (٥٢).

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد التزمت بوجهة نظر المقيم البريطاني في عدن الذي رفض هذا المقترح. وحاول البريطانيون عام ١٩٢٦م معاودة التفاوض مع الإمام، فبعثوا السير جلبرت كلايتون لتجديد مطالبهم للانسحاب من الإمارات الجنوبية التي سيطر عليها الإمام منذ عام ١٩١٩م إلا أن هذه المفاوضات منيت بالفشل أيضا. وبدا واضحا لكلا الطرفين أن مبدأ المفاوضات لن يجدي نفعا، فانتهج البريطانيون أسلوب القوة لفرض مطالبهم على الإمام، مدفوعين بعدة عوامل:

أولا: تعنت الإمام في مفاوضاته معهم وإصراره على الاحتفاظ بمناطق الجنوب بحكم أنها ميراث آبائه وأجداده.

ثانيا: توقيع معاهدة صداقة وتجارة عام ١٩٢٦م مع الحكومة الإيطالية التي بمقتضاها اعترفت إيطاليا باستقلال الإمام التام والمطلق، وتعهدت بتقديم مساعدات اقتصادية وفنية وأسلحة ومعدات حربية بما في ذلك الطائرات لليمن.

ثالثا: لجوء بعض الأمراء المحليين وشيوخ قبائل تلك المناطق إلى حكومة عدن مطالبة إياها بمساعدتهم في مواجهة تعسف الحكم المتوكلي في هذه المناطق (٥٣).

وكان من جراء ذلك أن بدأ البريطانيون يخططون لتوجيه ضربات موجعة للإمام تجبره على القبول بمطالبهم، فوجهت له بداية العديد من الإنذارات ، ثم

أتبعوا ذلك بحملتهم الجوية على الضالع، وقعطبة، والنادرة، وتعز، وماوية، وإزاء هذا الضرب انسحبت القوات المتوكلية من معظم المناطق الحدودية عدا منطقة العواذل التي ظلت تحت سيطرة الإمام إلى أن عقدت اتفاقية ١٩٣٤م بين الطرفين، التي قضت بالمحافظة على أوضاع الحدود على ما هي عليه (٥٤).

والمتأمل في المنشورات التي كان يلقيها الطيران البريطاني على مواقع وجود القوات المتوكلية، يتضح لديه مدى حرص البريطانيين على إثارة النعرة الطائفية بين سكان تلك المناطق من الشوافع ضد قوات الإمام يحيى الزيديين، حيث جاء في أحد المنشورات التي ألقيت على الضالع ما نصه:

" إلى أهل المذهب الشافعي في اليمن، وفي المحمية البريطانية: بعد السلام لقد علمتم أنه بناء على انتهاك حرمة المحميات البريطانية من الإمام والزيود وتعديهم علينا مما أجبرنا على إلقاء القنابل على حامية الزيود، وبما أن هذه الحاميات أقامت نفسها بينكم فلعلكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم، فذلك ذنب الزيود لا ذنبنا ... وكل محل ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمي القنابل إلا إذا أعان سكان ذلك المحل الزيود بأي شكل من الأشكال" (٥٥).

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية صداقة بين البريطانيين والإمام، إلا أن هذه الاتفاقية قضت بالإبقاء على مسألة الحدود في الجنوب على ما هي عليه. واستمرت الاضطرابات في هذه المناطق من عوامل احتكاك ونفور بين الإمام والبريطانيين. وتظهر لنا الوثائق البريطانية أن مشاكل الحدود كانت المهيمنة على مراسلات البريطانيين والإمام، فقد شكا البريطانيون للإمام يحيى أن أحد رعاياه في الجنوب ويدعى ناصر بن حيدر اتخذ من قعطبة مركزا لنشاطاته في إثارة القلاقل والدعاية ضد البريطانيين في المنطقة، وقد طالب البريطانيون

الإمام يحيى بإخراجه من قعطبة وإعادته إلى تعز، وهو ما رضخ لهم فيه الإمام بعد مماطلات عديدة [٥٦].

كما شهدت مسألة التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين اختلافا شديدا في وجهات النظر، فقد رفض الإمام رفضا قاطعا وجود سفير أو قائم بإعمال بريطاني في صنعاء، علاوة على رفضه اعتبار حاكم عدن ممثلا للحكومة البريطانية في صنعاء [٥٧]، ولم يكن هذا قاصرا على البريطانيين وحسب، وإنما تعداهم إلى غيرهم من الحكومات الغربية. ولعل عدم ثقة الإمام في الحكومات الغربية، وتوجهاته الدينية المغلقة كانت دافعه لانتهاج مثل هذه السياسة.

ويمكن إرجاع سياسة الإمام العدائية تجاه البريطانيين إلى أمرين اثنين أولهما: تأثر الإمام بمواقف آخر الولاة العثمانيين في اليمن محمود نديم باشا في مستهل حكم الإمام بعد الحرب العالمية الأولى. إذ أنه من المعروف أن هذا الوالي ظل إلى شهر أغسطس من العام ١٩٢١م يطالب العديد من القيادات العثمانية كحاكم أنقرة مصطفى كمال، ووزيري الخارجية والداخلية العثمانيين، علاوة على سعد زغلول، وعمر طوسون باشا، والسيد خالد بيك بمصر بالعمل على مواجهة مخططات الحكومة البريطانية لتقسيم العالم الإسلامي، طالبا منهم الدعم لاسترداد المناطق الجنوبية لليمن، ومناصرة الحكام المحليين الرافضين للوجود البريطاني[٥٨]. ولم يكتف محمود نديم باشا بهذه المراسلات بل أخذ يعمل على إثارة قبائل الزرانيق المشهورة بشدة بأسها عبر رسائل مطولة أرسلها إلى رئيس قبيلة الزرانيق أحمد فتيني. ويبدوا أن الوالي العثماني السابق كان يعمل جاهدا لخدمة الإمام يحيى حميد الدين في هذه المرحلة من مراحل حياته السياسية على أقل تقدير. وتشير إحدى رسائل حاكم عدن إلى وزير المستعمرات البريطاني في ٤ فبراير ١٩٢٢م أن لمحمود نديم باشا تأثيرا كبيرا على إمام اليمن فيما يخص بتأليب المشاعر على البريطانيين، مشيرا إلى أن الرسائل

العديدة التي حررها هذا الوالي لعدد من متخذي القرار في مصر والأستانة واليمن كان الهدف منها استنهاض هممهم ضد البريطانيين[٥٩]، وفي رسالة أخرى مرسلة في ١٣ نوفمبر ١٩٢٢ يوضح حاكم عدن فيها أن محمود نديم باشا لايزال مقيمًا بصنعاء، وأنه – أي حاكم عدن يرغب في رؤيته راحلا عن اليمن بسبب ما ينتهجه من مواقف معادية للبريطانيين[٦٠]. ولتحقيق هذا الغرض فقد وافق وزير المستعمرات البريطاني على منح الوالي العثماني السابق مبلغا وقدره مائة جنيه إسترليني لمساعدته على مغادرة اليمن[٦١].

ومن المعروف أن محمود نديم باشا كان من ضمن المسئولين العثمانيين الذين ظلوا في خدمة الإمام يحيى بعد رحيل العثمانيين. وبحكم خبراته السياسية، ومواقفه العدائية من البريطانيين فقد ظل البريطانيون يرصدون تحركاته داخل اليمن وخارجها. وهذا ما جعل الإمام يحيى يركن ويوكل إليه بعض المهام السياسية وحول ذلك فقد أشار المقيم السياسي بعدن في رسالته لوزير المستعمرات البريطاني في ٢٨ فبراير ١٩٢٥م أن محمود نديم قد توجه إلى روما على ظهر سفينة إيطالية مرسلا من قبل الإمام يحيى في مهمة سياسية لم يفصح عن كنهها حاكم عدن، في نفس الوقت الذي شهد زيارة وزير الخارجية اليمني السيد عبدالله بن إبراهيم (كان وزير خارجية الإمام محمد راغب بيك) محملا بالهدايا للحاكم الإيطالي بمصوع[٦٢]، ولعل هذه التحركات الدبلوماسية هي التي أسفرعنها توقيع اتفاقية الصداقة والتجارة الإيطالية /المتوكلية عام ١٩٢٦م. ولا ندري عن الأسباب التي دفعت محمود نديم باشا لتغيير وجهته إلى بيروت بعد وصول السفينة التي تقله إلى ميناء بورسعيد المصري. وأغلب الظن أن محمود نديم باشا كان متجها لإيطاليا للحصول على بعض الأسلحة التي قد ترجح كفة الإمام يحيى في صراعه مع أعدائه من الحكام المحليين، واستعاض عن ذلك بالتوجه إلى بلاد الشام فأنقرة لتحقيق هذا الغرض علاوة على تبادل

وجهات النظرمع القيادات العربية والتركية حول مستقبل الأوضاع السياسية في المنطقة[٦٣].

أشارت إحدى الوثائق البريطانية التي عنيت برصد تحركات محمود نديم باشا إلى أن توجهه إلى أنقرة كان لمناقشة مسألة اعتراف مصطفى كمال باستقلال الإمام تحت الهيمنة التركية[٦٤]، ولا نتفق مع ما ذهب إليه كاتب الوثيقة فمن المعروف أن الإمام يحيى قضى ما يقرب من تسعة عشر عاما في حروب استهدفت نيل الاستقلال من الحكم العثماني، وقضى ما يقرب من عدد هذه السنوات في صراع مع قوى داخلية متعددة لتأمين عرشه، فمن غير المعقول أن يعيد تسليم ما حارب من أجله لمصطفى كمال (الكماليين)، مع ما عرف عن توجهاتهم الدينية والقومية.

ويبدو أن العلاقات بين الإمام يحيى ومحمود نديم باشا قد ساءت لسبب لا نستطيع الجزم به إلا أنا نرجح أن توجهات الإمام السياسية في العقد الثالث من القرن العشرين قد اختلفت عما كانت عليه في مستهل حكمه، وأن هذا التوجه السياسي الذي طرأ على الإمام لا يتماشى وتوجهات محمود نديم باشا السابق ذكرها، لذا فمن الطبيعي أن يظهر التباعد بين الطرفين للحد الذي جعل الوالي العثماني السابق يصف الإمام لدى زيارته للقنصلية البريطانية في جدة "بالانتهازي الذي يدخل في أي تحالف يبدو للوهلة الأولى مناسبا له، وأن أوضاع اليمن في طريقها للتدهورالسريع تحت حكمه"[٦٥]. ويبدو أن الجفوة كانت متبادلة بين الطرفين إذ إن الإمام لم يأذن لمحمود نديم بك بدخول اليمن بعد زيارة الأخير لمصوع في ١٧ يناير١٩٣٠م، وقد أشار أحد المسئولين البريطانيين في القنصلية البريطانية بجدة أنه يعتقد أن محمود نديم باشا يروج لقوى أخرى غير الإمام في الجزيرة العربية، وأنه قد يعمل على تهيئة الجو العام بين القبائل اليمنية لحرب متوقعة للتخلص من حكم الإمام السيئ[٦٦]. وبصرف

النظر عن ما آلت إليه العلاقات بين الإمام يحيى ومحمود نديم باشا، فإنا نرى أن تأثير محمود نديم باشا على سياسات الإمام تجاه البريطانيين كان تأثيرا كبيرا. ولعل الجفوة التي حصلت بين الاثنين فيما بعد عام ١٩٣٠م ظهر أثرها جليا في مهادنة الإمام للبريطانيين، ومن ثم توقيعه اتفاقية الصداقة والتجارة معهم عام ١٩٣٤م. ويكمن العامل الثاني الذي أثر في مواقف الإمام تجاه البريطانيين في: موقفهم الداعم لعدوه ومنافسه السيد محمد بن علي الإدريسي إبان الحرب العالمية الأولى وبعد نهايتها، وتوسع الإدريسي في مناطق هيمنة الإمام على الرغم من تعهد بريطانيا له سابقا بعدم التدخل في شؤونه والابتعاد عن الأقاليم التابعة له. إضافة إلى ما أشيع عن احتمال قيام اتحاد عربي يضم الإدريسي وأحد ثلاثة مرشحين من البيت المتوكلي: السيد محمد بن محسن حاكم حوث، أوالسيد محمد بن المتوكل حاكم السودة، أو السيد يحيى بن محمد الهادي[٦٧]، وعلى الرغم من رفض البريطانيين لهذه الفكرة من أساسها، فإن مجرد شيوع خبرها وسماع الإمام بها سيزيد من ارتيابه بالمخططات البريطانية تجاه حكمه. ولعلنا لا نعدو الحقيقة إن قلنا أن الإمام اتخذ مواقفه الأكثر عدائية ضد بريطانيا مقابل تسليمها السيد الإدريسي ميناء الحديدة، وفي الفترات التي رُبطت فيها مصالح البريطانيين بمصالح السيد الإدريسي في المنطقة، هذا الربط الذي استغله السيد الإدريسي أكمل استغلال بتوسيع ممتلكاته على حساب الإمام، والترويج لمستقبل اتحاداً عربيًا مستقلا مغيبا عنه الإمام يحيى، وبعيدا عن طموحات شريف الحجاز. وقد بدا الإمام يحيى أكثر راحة بعد عودة ميناء الحديدة إليه، واستعادته لمناطقه التي هيمن عليها الإدريسي.

ومن الجدير ذكره أن ما أظهرته سياسة البريطانيين في عدن من إهمال للمناطق الداخلية في الجنوب منذ عام ١٩٠٧م، وتراخيهم مع ما كان يقوم به بعض الحكام المحليين من تغيير ولائاتهم البريطانية والتوجه نحو التحالف مع

العثمانيين، إضافة إلى نجاحاته العسكرية ضد جيش الإدريسي كان محفزا للإمام لانتهاج سياسة توسعية في الجنوب[٦٨]، بيد أن هذه السياسة قد اتسمت بالهدوء بعد أن زال خطر الأدارسة عن الساحة اليمنية بوفاة السيد محمد بن علي الإدريسي، ونجاح الإمام يحيى في التوسع على حسابهم، فتغيرت سياسته تجاه البريطانيين نحو التحسن مع بقاء ارتيابه الديني من كل ما هو أجنبي على ما كان عليه، وللدلالة على هذا الارتياب نشير إلى أن الإمام يحيى كان قد اشترط على البريطانيين عام ١٩١٧م عند محاولات عقد معاهدات لم يكتب لها النجاح في حينه، منع جميع الحكومات الأجنبية من دخول اليمن أو الاقتراب منها، ومنع أي تاجر أجنبي وإن كان لغرض الزيارة إلا بموافقته الشخصية[٦٩]. هذه الريبة هي التي جعلته يلتزم العزلة السياسية، فعاشت اليمن في ظله بعيدة عن المشاركات الدولية. وبذلك ومما سبق ذكره يتضح لنا أن الإمام وإن اتخذ في فترات من فترات حكمه مواقف عدائية من البريطانيين، إلا أن البريطانيين تمكنوا في نهاية المطاف من إيجاد صيغة تعايش سلمي معه.

من جهة أخرى فقد ظلت مسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين معلقة بسبب رفض الإمام القاطع لاستقبال ممثل دبلوماسي بريطاني في صنعاء. ويبدوا أن البريطانيين رأوا أن أسس توطيد العلاقات البريطانية المتوكلية يجب أن تبنى على الثقة المتبادلة، وأن خير مثال على هذه الثقة هي إقامة علاقات دبلوماسية كاملة يتبادل فيها الطرفان التمثيل الدبلوماسي، ويتضح هذا الموقف بجلاء في محادثات سيف الإسلام عبدالله بن يحيى مع المسئولين البريطانيين في نيويورك، ولندن في ١٤ يناير ١٩٤٨م، ويبدو واضحا أن اليمنيين كانوا حريصين على تحسين علاقاتهم ببريطانيا للحصول على الدعم الفني والتقني في مختلف المجالات، يقابل ذلك الحرص اليمني فتور بريطاني، وغموض في نظرتهم إلى مستقبل العلاقات اليمنية البريطانية. فعلى الرغم من حرص سيف الإسلام

عبدالله بن يحيى على الاتصال بالبريطانيين ثلاث مرات في الفترة مابين ١يناير ١٩٤٧م إلى ١٤ يناير ١٩٤٨م للتفاوض بما قد يساعد في تحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين، إلا أن البريطانيين لم يتحمسوا إلى ذلك بشكل كبير، لاهتمامهم أولا بإقرار مسألة تحديد الحدود في الجنوب بشكل كامل بين مملكة اليمن ومحميات عدن البريطانية، وتأكيدهم المتكرر على أن تطور العلاقات البريطانية المتوكلية باتجاه التبادل الدبلوماسي الكامل مرحب به لدى حكومة التاج البريطاني. وأمام موقف الإمام يحيى المعارض من التمثيل الدبلوماسي الغربي في صنعاء، اقترح البريطانيون أن يعطى حاكم عدن حق تمثيل بريطانيا في العاصمة اليمنية، في الوقت الذي وافقوا على إقامة الممثل الدبلوماسي اليمني في لندن. بيد أن الإمام يحيى رفض هذا المقترح أيضا(٧٠).

ب- ***معلومات البريطانيين عن تحركات الثوار في ١٩٤٨م***

لعل من المفيد أن نبدأ حديثنا بالتطرق إلى مدى معرفة البريطانيين بما كان يدور من تحركات سياسية محلية على الساحة اليمنية، عل ذلك يسهم في الكشف بجلاء عن حقيقة الموقف البريطاني من حركة ١٩٤٨م.

لقد قضت سياسة الإمام يحيى الرافضة لأي تمثيل دبلوماسي غربي في اليمن أن أصبحت بريطانيا معتمدة بشكل كلي على ما ينقله إليها حاكم عدن من أخبار، بحكم القرب الجغرافي، لذا فقد جاءت المواقف السياسية البريطانية في مجملها حذرة بطيئة في رد فعلها على الأحداث اليمنية، وباستعراضنا لبعض ما ورد في الوثائق البريطانية الخاصة بهذه الحقبة الزمنية من تأريخ اليمن الحديث، نرى أن حاكم عدن قد اعتمد على مصادر محلية يمنية متعددة اعتمادا يكاد يكون كليا، وعلى الرغم من تعدد مصادر معلومات حاكم عدن المحلية هذه، إلا أن الغالب على معلومات تلك المصادر عدم الدقة في توصيف ونقل الخبر، ويمكن

إرجاع ذلك إلى طبيعة الذهنية العربية التي تميل بوجه عام إلى المبالغة عند روايتها للأحداث.

لقد كانت وزارة الخارجية البريطانية على علم بتردي الأوضاع في اليمن، وأن ذلك سيؤدي حتما إلى زعزعة نظام الحكم فيه، ففي ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧م تلقت وزارة الخارجية البريطانية من مكتب شؤون الشرق الأوسط البريطاني بالقاهرة تقريرا مفصلا عن محادثات بعض المعارضين اليمنيين مع الكابتن (الرئيس بحسب التوصيف اليمني) جمال جميل عضو البعثة العسكرية العراقية في اليمن سابقا، طالبين منه التوسط لدى حكومته بالعراق العمل على مساعدة اليمنيين للإطاحة بحكم الإمام يحيى. ومن الثابت أن الرئيس جمال جميل لم يباشر الاتصال بالحكومة العراقية لميل تلك الحكومة آنذاك إلى مهادنة السياسة البريطانية، واستعاض عن ذلك بالتواصل مع بعض القيادات الوطنية العراقية لتحقيق مطالب اليمنيين، من جانب آخر فقد أوضح التقرير مدى استياء بعض اليمنيين ومن ضمنهم أمير لواء المحويت وبعض القيادات اليمنية من مباحثات الأمير عبدالله بن يحيى مع الأمريكيين، لاعتقادهم أنها تهدف إلى تأكيد التحالف مع الأمريكيين لضمان تثبيت الحكم المتوكلي على البلاد، دون الاهتمام بالصالح العام(٧١).

ويبدو لنا أن حاكم عدن كان يحبذ التغيير السياسي لنظام الحكم في اليمن يدفعه إلى ذلك سياسة الإمام يحيى السلبية تجاه البريطانيين بشكل عام، ورفضه القاطع للاعتراف بمكانة هذا الحاكم السياسية في عدن، تشير إلى ذلك الوثيقة المرسلة بتأريخ ١٢ يناير ١٩٤٨م إلى وزير المستعمرات البريطاني التي أوضح فيها – حاكم عدن– علمه المسبق بمحاولة السيد عبد الله بن الوزير للإطاحة بحكم الإمام يحيى، وفي هذا الإطار يقترح حاكم عدن ترك الأحداث لتأخذ

مجراها الذي ستؤول إليه[٧٢]، بمعنى آخر وكأن حاكم عدن يريد عدم إشعار الإمام وحكومته بما يخطط له من قبل عبد الله بن الوزير وجماعته.

ويعاود حاكم عدن إخبار وزير المستعمرات ببرقية عاجلة في ١٤ يناير ١٩٤٨م بأن تقارير موثوق بها ولا يمكن تجاهلها تفيد بأن عبدالله بن الوزير مدعوما بعناصر متعددة وقوية من كافة مناطق اليمن تنوي الإطاحة بحكم الإمام يحيى[٧٣]، ويبدو واضحا من سياق هذه البرقية موقف حاكم عدن المؤيد للإطاحة بالإمام يحيى ونظامه. فقد ذكر في البرقية الأخيرة أن ابن الوزير كان مدعوما بعناصر متعددة وقوية من كافة مناطق اليمن، ومن الثابت أن الحركة اليمنية الرافضة لحكم الإمام يحيى قد افتقرت لتأييد معظم القبائل اليمنية التي هالها مقتل الإمام يحيى فتحركت لإسقاط الثوار. واستنادا إلى هاتين البرقيتين يمكننا الذهاب إلى أن المعلومات التي ركن إليها حاكم عدن من تأييد كافة المناطق اليمنية للثوار كانت معلومات غير دقيقة، كما يمكننا تحسس أن توجه حاكم عدن كان يسير مع تغيير نظام حكم الإمام يحيى، كما سيتضح لاحقا.

وعلى العكس مما يراه حاكم عدن، يرى السيد كيركبرايد (Kirkbirde) سكرتير المستعمرات بعدن (Colonial Secretary at Aden) أنه من غير المتوقع أن تكون هناك ثورة في حياة الإمام يحيى نظرا لما يتمتع به الإمام من مكانة في قلوب اليمنيين، ولأن سيطرة الإمام محكمة قوية على البلاد، وقد وافق السيد كيرك برايد آراء حاكم عدن فيما يخص نفوذ عبدالله بن الوزير وأسرته في اليمن، إلا أنه رأى صعوبة أن يحل محل الإمام يحيى أي أحد سواء من داخل الأسرة الحاكمة أو من خارجها، كما أوضح السيد كيركبرايد أن التغيير المتوقع إن حدث فقد تقتصر فائدته على اليمنيين، وقد يكون هذا التغيير في غير صالح البريطانيين في عدن، بحكم نزوع بعض الأحرار اليمنيين المنشقين على الإمام

يحيى إلى الفكر القومي العربي الذين حتما سيطالبون بتوحيد اليمن بحسب رأيه، مما يعني أن عدن والمحميات ستكون من ضمن مطالبهم(٧٤).

ويبدو لنا جليا من هذه الوثيقة أنه على الرغم من عدم ركون الحكومة البريطانية إلى اعتبار حاكم عدن مصدرا وحيدا لاتخاذ قرار إزاء تطور الأحداث في اليمن، إلا أن مرئيات هذا الحاكم كانت هي المحرك الأساس للسياسة البريطانية في اليمن، حيث أخذت وزارة الخارجية برأيه في عدم إطلاع سيف الإسلام عبدالله أثناء زيارته للندن في ١٤ يناير ١٩٤٨م بما يعرفه البريطانيون من معلومات عن الأحداث المتوقع حدوثها في اليمن ، حين عمد البريطانيون في محادثاتهم مع سيف الإسلام عبدالله إلى عدم إعطائه ما يمكن أن يعتبر دعامة لحكومة والده خشية أن توقعهم هذه الالتزامات في حرج مع الحكومة الجديدة إن كتب للحركة النجاح (٧٥).

ويستطيع الباحث أن يلمح بوضوح مدى ضبابية الرؤية لدى حاكم عدن فيما يتعلق بأحداث اليمن عام ١٩٤٨م، حيث نقل حاكم عدن إلى وزير المستعمرات في رسالة سرية بتاريخ ١٧ يناير خبر مقتل الإمام يحيى في ١٥يناير ١٩٤٨م، معتمدا على تقارير وصفها بأنها معتبرة. ويتضح لاحقا أن هذا الخبر لا يعدو أن يكون إشاعة كاذبة، وأن حاكم عدن اعتمد في نقله للخبر على تقارير محلية استندت هي الأخرى في نقلها للخبر على ما أذاعته محطة الشرق الأدنى نقلا عن حزب الأحرار اليمني في عدن بحسب ما أشارت إليه الوثيقة.

فمصدر الخبر الأساس إذا كان حزب الأحرار في عدن الذي كان ضالعا في محاولات التغيير باليمن. ويفيد الحاكم في رسالته هذه أن لديه نسخاً من بيان الثورة الذي أعد من قبل الثوار، كما أن لديه نسخا من دستور الحركة الذي أعده الثوار وتمت طباعته من قبل صحيفة صوت اليمن في عدن، على الرغم من

التزام حكومة عدن بعدم السماح للأحرار بنشر ما يخالف سياسة الإمام في صنعاء، وهو ما يدل على قرب حاكم عدن من جماعة الأحرار اليمنيين وتعاطفه النسبي مع حركتهم. كما أشار حاكم عدن إلى برقية التهنئة التي أرسلها سيف الحق ابراهيم بن الإمام يحيى إلى الإمام عبدالله بن الوزير بمناسبة توليه الإمامة[٧٦].

ومن الثابت تاريخياً أن مقتل الإمام يحيى لم يتحقق في هذا التاريخ بل بعده بحوالي شهر من الزمان، وتناقلت الأخبار أن ولي العهد أحمد بمساعدة صديقه ومستشاره حسين الحلالي النائب في الحديدة وأحد مصادر المعلومات البريطانية، كانا وراء إشاعة هذا الخبر حتى يتكشف للإمام وولي عهده مخططات المعارضة اليمنية، وأسماء المساهمين في إعداد هذه المخططات [٧٧]. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المعلومات التي كانت تصل إلى حاكم عدن لم تكن من الدقة التي يمكن أن يعول عليها لاتخاذ قرار على درجة كبيرة من الأهمية، ومع ذلك فقد كان متأكدا من اندلاع الثورة قريبا، ولذلك فقد آثر تأجيل زيارته إلى مدينة الحديدة متعللا ببعض العقبات الفنية.

لقد كان حاكم عدن كما أسلفنا على علاقة وطيدة بحزب اليمنيين الأحرار أو ببعض قياداته على أقل تقدير، هذه العلاقة جعلت بعض هذه القيادات تطلب من الحاكم مساعدتها بتكليف الطيران البريطاني إلقاء المنشورات لصالح الحركة في أنحاء اليمن. وعلى الرغم من رفض حاكم عدن لهذا الطلب – إذ أن الموافقة على هذا الطلب ليس من صلاحياته، وإنما يتعداه إلى رئاسة الوزراء البريطانية– إلا أن مجرد حديث اليمنيين الأحرار معه بذلك يعطي الانطباع بمدى تعاطف هذا الحاكم مع الحركة – فمن البديهي إذا أن يلغي هذا الحاكم زيارته الودية إلى الحديدة قبيل قيام الحركة حرصا على عدم إثارة أي شكوك قد

تتبادر إلى أذهان أقطاب حركة المعارضة في عدن جراء زيارته الرسمية للحديدة.

وبعد مقتل الإمام يحيى، أرسل حاكم عدن برقية إلى وزارة الطيران بلندن (Ministry Air) يطلب الإذن بالمساعدة في نقل إبراهيم ابن الإمام يحيى، واثنين من رفاقه أعضاء الحكومة الجديدة بطيران سلاح الجو البريطاني من عدن إلى صنعاء، إذا ما طلب منه الإمام الجديد ذلك. مبديا تخوفه من عدم استغلال هذه الفرصة لإظهار دعمهم للنظام الجديد، خاصة وأن الأمريكيين قد وصلوا في واقع الأمر إلى صنعاء، وأنه على البريطانيين ألا يترددوا في الاستجابة لهذا الطلب لما فيه من منفعة للحكومة البريطانية [٧٨]. ولعل هذا الموقف من حاكم عدن يعزز ما سبقت الإشارة إليه من تأييد وتعاطف حاكم عدن لتغيير نظام الحكم في اليمن.

تجدر الإشارة إلى أنه عند مقتل الإمام يحيى في ١٧ فبراير ١٩٤٨م آثر حاكم عدن التريث في إعلان خبر مقتله رسميا لحكومته، حين أرسل بذلك في تأريخ ٢١ فبراير ١٩٤٨م أي بعد مضي خمسة أيام على مقتل الإمام. وهو ما يتضح من البرقية التي أرسلها بصفة عاجلة جدا لرئاسة الوزراء، وعدد من السفارات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، التي يفيد فيها بتأكد مقتل الإمام يحيى وابنيه الحسين والمحسن، إضافة إلى رئيس الوزراء القاضي عبدالله العمري، والقاضي حسين المطهر في ظهر يوم ١٧ فبراير. كما أفاد الحاكم في برقيته هذه عن أحوال أبناء الإمام يحيى، فأفاد بأن سيف الإسلام أحمد قد هرب من تعز في نفس اليوم مع بعض خاصته في ثماني سيارات، وأنه توجه إلى قرية الزيدية المواجهة لكمران في ١٩ فبراير، وأنه حاول إرسال برقيات مشفرة إلى أخيه عبد الله في لندن، وأخبر الحاكم أن سيف الإسلام احمد ربما يحاول الوصول إلى حجة في أقصى الشمال، لكنه عاد إلى باجل الواقعة على الطريق

بين صنعاء والحديدة [٧٩]. ويتضح للباحث مدى البون الشاسع بين طبيعة ودقة المعلومات التي نقلها حاكم عدن إلى وزارة المستعمرات في هذا التوقيت عما كان قد نقله في ١٥ يناير ١٩٤٨م، حيث يبدوا جليا أن مصدره فيما نقله مؤخرا كان مقربا من الأمير أحمد إلى الحد الذي كشف فيه عن مخططات الأمير أحمد المستقبلية وخط سيره الدقيق ورغبته في الوصول إلى مدينة حجة، وهو ما حدث فعليا لاحقا.

وفي تصور الباحث أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال مصدر بمكانة القاضي حسين الحلالي السابق الإشارة إليه. وقد كشفت لنا الأحداث أن القاضي الحلالي كان يؤدي دورا مزدوجا في تأييده للثوار، وتعاطفه معهم من جهة، وولائه للأمير أحمد ولي العهد من جهة أخرى. لذلك فقد جاءت معلومات حاكم عدن عن مقتل الإمام يحيى وتحركات الأمير أحمد دقيقة ومفصلة. ولعل مرد تأخر حاكم عدن في إعلان خبر وفاة الإمام يحيى رسميا كامن في رغبته الإحاطة بحقيقة الخبر وتطوراته من مصادر أكيدة، وهو ما يظهر جليا في توصيفه الدقيق لتوالي الأحداث وتطورها.

وتمضي الأحداث سريعا في اليمن، ويتمكن الثوار من السيطرة على صنعاء وإعلان حكومتهم الدستورية فيها. ويسارع الإمام الجديد عبد الله بن الوزير بالاتصال بحاكم عدن مبدياً صداقة حكومته الجديدة لبريطانيا، طالبا بعضا من الأمور التي يمكن حصرها فيما يلي:

☒ زيارة سفينة حربية بريطانية وهي السفينة كميت (Comet) لميناء الحديدة اليمني.

☒ أن تقوم الطائرات البريطانية بطلعات استكشافية فوق اليمن.

☒ إضافة إلى نقل سيف الإسلام إبراهيم من عدن إلي صنعاء بطائرة حربية بريطانية.

ويمضي حاكم عدن في إظهار تعاطفه مع الحكومة الجديدة فيوافق على الطلبين الأولين دون الرجوع إلى حكومته، و يراسل وزارة الخارجية البريطانية طالبا منها الإذن بنقل سيف الحق إبراهيم ابن الإمام يحيى عضو الحكومة الجديدة من عدن إلى صنعاء على متن إحدى طائرات وزارة الدفاع البريطانية (R.A.F)، لكن وزارة الخارجية البريطانية ترفض هذا الطلب الأخير لما قد ينطوي تحته من مضامين سياسية أحدها الاعتراف البريطاني بالحكومة الجديدة [٨٠] على أنه يمكن إرجاع موافقة حاكم عدن على إرسال السفينة الحربية كوميت إلى الحديدة إلى حرص بريطانيا على إظهار نواياها الحربية تجاه أي قوة دولية تحاول التدخل في أحداث اليمن (إيطاليا والإتحاد السوفيتي)، على الرغم من أن الموافقة على هكذا مطلب فيه إلماح خفي إلى دعم حاكم عدن للنظام الجديد.

كما أن مسألة حمل سيف الحق إبراهيم وهو أحد القيادات الرئيسة في حركة الأحرار وبعض أعوانه إلى صنعاء على متن طائرة عسكرية أو مدنية بريطانية، سيعتبر من غير شك بمثابة التصريح الواضح لتأييد الحكومة البريطانية لمشروع الحركة السياسي. وقد صرح وزير المستعمرات البريطاني أن مسؤولية إرسال السفينة الحربية إلى الحديدة ، والقيام بطلعات استكشافية ملقاة على حاكم عدن بحسب ما هو موضح في إجابته على الاستجواب المقدم من السير أورم سارجينت (Orme Sargent) في ١٥ /١٩٤٨/٣م عن الأسباب التي دفعت حاكم عدن للاستجابة لمطالب عبدالله الوزير المشار إليها آنفا، حيث أجاب الوزير أن حاكم عدن تصرف على مسؤوليته الخاصة في هذا الموضوع دون الرجوع لوزارة المستعمرات[٨١].

ويفيد التغاضي الرسمي عن إجراء حاكم عدن السالف إرسال سفينة حربية إلى الحديدة مدى وحجم الرضا الغير معلن على ذلك الإجراء من قبل وزارة

الخارجية، لكونه يصب في تعزيز المصلحة العليا البريطانية، ولا يحمل في طياته اعترافا بالنظام الجديد، وإذا فهم على أن فيه تعاطفا مع الحكومة الجديدة، فمرد ذلك يقع على كاهل حاكم عدن وحده، ولا يمثل الحكومة البريطانية.

ويعاود حاكم عدن مخاطبة وزارة المستعمرات البريطانية في ٢٣ فبراير حاثا الحكومة البريطانية على اتخاذ مواقف إيجابية من حكومة اليمن الجديدة بحكم أنه على اتصال وثيق بعدد من قياداتها، وأنه قد فتح قنوات اتصال مباشر معهم، لذا فهو يرجو من حكومته إطلاق يده وعدم تحديد قدرته على التصرف. وقد أبدت وزارة الخارجية البريطانية موافقتها على اتصال حاكم عدن بالحكومة الجديدة شريطة أن يتم ذلك بطرق غير رسمية،حتى تتضح حقيقة الأوضاع السياسية باليمن [٨٢].

لقد كان حاكم عدن حريصا على إبداء تعاطفه مع الحكومة الجديدة وإجابة طلبها بنقل سيف الحق وزملائه إلى صنعاء بواسطة الطيران الحربي البريطاني، وقد أرسل من أجل ذلك عددا من البرقيات لوزارة الخارجية ووزارة الطيران المدني طالبا الموافقة على طلبه هذا وعندما تعثر مسعاه لدى وزارة الخارجية البريطانية، سعى لأن يتم ذلك عبر الطيران التجاري البريطاني، بعد أن أخذ يعدد مزايا تنفيذ طلب الحكومة اليمنية،ويحذر من مغبة التخاذل في تنفيذ هذا الطلب، إذ إنه يرى أن الطيران التجاري البريطاني سيفتقد إلى ثقة اليمنيين به، وأن هذا يعد في نظرهم دليل ضعف وتردٍ، ويرى حاكم عدن أنه من المخيب للآمال أن يكون الطيران البريطاني في نظر اليمنيين قاصرا عما عداه من الشركات الأخرى[٨٣].

وتكشفت الأحداث اليمنية في نهاية المطاف للبريطانيين وغيرهم، عن نجاح الإمام أحمد في كسب ود القبائل اليمنية، ومن ثم تمكن من حسم الصراع لصالحه بعد اعتقاله الثوار وتنفيذ أحكام الإعدام في معظم قياداتهم.

موقف الحكومة البريطانية من الأحداث

لقد وقفت الحكومة البريطانية موقفا حذرا من أحداث عام ١٩٤٨م، فهي من جهة مدفوعة بتعاطف حاكم عدن مع الثوار، ترى أن تغير النظام قد يكون في صالح العلاقات المستقبلية بين عدن وصنعاء، واضعين في الاعتبار سياسة الإمام يحيى فيما يخص محميات عدن، والتمثيل الدبلوماسي البريطاني في صنعاء، ومن جهة أخرى كانت الخشية البريطانية من عدم قدرة النظام الجديد على الثبات.

لذلك فقد حرصت الحكومة البريطانية طوال فترة الصراع بين الفرقاء على مراقبة الأحداث والوقوف على الحياد غير المعلن حتى تحسم الأمور لأحد الأطراف. وهو ما جعل وزارة الخارجية حريصة على تجنب الإدلاء بأي تصريح يعكس موقفا سياسيا مبكرا، أو القيام بأي عمل من شأنه إلزام الحكومة بتأييد أحد الطرفين المتنازعين.

وقد أوعزت الحكومة البريطانية لسفرائها في القاهرة وجدة، إضافة إلى حاكم عدن بالالتزام بهذا الخط السياسي. والتزمت الحكومة البريطانية بهذا الموقف الحذر المحايد حتى تمكن الأمير أحمد من حسم الأمور لصالحه والسيطرة على أمر البلاد، فأعلنت بريطانيا اعترافها بحكمه في ١٩٤٨/٤/٢١م. وقد أوضحت الحكومة البريطانية في بيان وزع على سفاراتها في المنطقة أن الحكومة البريطانية لم تقدم أي دعم لأي من الطرفين على الرغم من أن الإمام عبدالله بن الوزير كان قد تقدم بطلب السلاح منها، وقد قوبل طلبه بالرفض استنادا إلى موقف الحياد المعلن. في المقابل فقد حرصت الحكومة البريطانية على عدم الإفصاح عن موقفها المحايد حتى لا تتأثر سلبيا علاقاتها بحكومة عبدالله بن الوزير إذا ما كتب لها النجاح [٨٤] ويمكن ملاحظة وجود خطين

سياسيين متغايرين داخل أروقة صناعة القرار في الحكومة البريطانية، تبنى أولاهما حاكم عدن كما هو واضح في الوثائق التي تشير إلى مدى تحفزه لمساندة الثوار مقابل ما ستجنيه الحكومة البريطانية من مكاسب سياسية، بحسب رأيه، تبتدئ بتثبيت اتفاقية الحدود المبرمة مع الإمام يحيى عام ١٩٣٤م، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين عدن وصنعاء إلى آخر ذلك. فيما تبنى الفريق الآخر سياسة الحذر ومراقبة تطور الأحداث مع أخذه في الاعتبار مراعاة مواقف الجامعة العربية والمملكة العربية السعودية إزاء تطور الأحداث، وهو الموقف الذي تبنته وزارة الخارجية البريطانية كما يتضح من الوثيقة المرسلة من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية في الثاني من إبريل ١٩٤٨م التي اقترح فيها السفير البريطاني تبني الموقف السعودي إزاء تطور الأحداث في اليمن (٨٥).

إن موقف الحكومة البريطانية من أحداث اليمن ينطلق من أهمية اليمن بالنسبة للبريطانيين. هذه الأهمية مبعثها مطالبة اليمنيين بعدن والمحميات. وفي هذه النقطة بالذات يتساوى النظامان في آمالهما وطموحاتهما المستقبلية، فالإمام يحيى كان إلى حين مماته يرى حقه في المحميات، كذلك الأمر بالنسبة للنظام الجديد طالما أن من بين عناصره بعضا ممن يؤمنون بفكرة القومية العربية، فستكون عدن ومحمياتها ضمن مطالبهم المستقبلية، لذلك بني الموقف البريطاني على تقدير من منهما له حظ الاستمرار على الساحة السياسية، دون تفضيل أحدهما على الآخر، ودونما الإفصاح عن حقيقة الموقف.

ومن المعروف أن بعض الصحف المصرية، كانت قد ألمحت إلى أن البريطانيين كانوا وراء اغتيال الإمام يحيى، وأن البريطانيين أمنوا طائرة بريطانية ليستعملها فريق دون آخر، كذلك الأمر مع الصحافة السوفيتية التي أشاعت أن لبريطانيا مخططات استعمارية في اليمن (٨٦).

وباستعراض مجريات أحداث حركة ١٩٤٨م، وبدراسة الوثائق البريطانية المتعلقة بالحركة يتضح لنا أن ما نشر في الصحف المصرية، أو على وجه التحديد ما نشرته مجلة روز اليوسف، لا يعدو أن يكون اجتهادات صحفية لا تستند على معلومات دقيقة، كان مصدرها مراسل صحيفة المصري في صنعاء، والمطلع على ما ورد في تلك الصحيفة يتضح له بما لا يدع مجالا للشك عدم دقة بعض المعلومات الواردة فيها (٨٧).

وقد تعمدت وزارة الخارجية البريطانية عدم الرد عليها كما ورد في رد وزير الخارجية على طلب السفير البريطاني في القاهرة إصدار بيان بهذا المعنى، وذلك حتى لا يعطى الموضوع أهمية لا يستحقه. وقد أوصت وزارة الخارجية البريطانية سفرائها في المنطقة بعدم الحديث عن الموقف البريطاني، وفي حال استفسار الصحافة أو أي جهة سياسية في المنطقة عن الموقف البريطاني، فيجب توضيح أن الحكومة البريطانية لا يوجد لها ممثلون في صنعاء، كما أنه لا يوجد مراسلون صحفيون يمكن الركون إلى تقاريرهم، وبالتالي فمن الصعب الحصول على معلومات دقيقة ومؤكدة عن حقيقة الأوضاع، على أن الحكومة تدرس باهتمام كبير تطور الأحداث في اليمن(٨٨).

على أن الباحث يرى أنه على الرغم من اتخاذ الحكومة البريطانية موقف الحياد غير المعلن من صراع القوى في اليمن، إلا أن هناك عدة إجراءات قامت بها الحكومة البريطانية توحي بموقف متعاطف مع تغيير نظام الحكم، يدفعنا لهذا القول عدة أمور:

أولها: عملها برأي حاكم عدن في عدم إشعار عبدالله ابن الإمام يحيى إبان زيارته للندن قبيل مقتل الإمام بما كانت تعرفه من معلومات غاية في الأهمية حتى لا يتخذ الإمام احتياطاته.

ثانيها: السماح بزيارة السفينة الحربية إلى الحديدة بطلب من الإمام الجديد،على الرغم مما قاله البريطانيون أن ذلك لا يمكن أن يفسر على أنه موقف إيجابي من الحكومة الجديدة. في المقابل كان حاكم عدن قد أجل زيارته للحديدة في ظل حكومة الإمام يحيى متعللا بحجج واهية.

ثالثها: تجاهل الحكومة البريطانية لمرئيات السيد كيركبرايد المشار إليها آنفا، التي كانت تستبعد أن يتمكن أحد من اليمن أخذ مكانة الإمام يحيى في قلوب اليمنيين.

رابعها: تبرمها من سياسة الإمام يحيى تجاه المحميات وتجاه رفضه لتبادل التمثيل الدبلوماسي بشكل عام.

من هذا كله نخلص إلى أن الموقف السياسي البريطاني من أحداث اليمن، كان هو موقف الحياد غير المعلن من الأحداث مع الميل العاطفي الحذر لحركة الأحرار اليمنيين.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث اليمن للعام ١٩٤٨م

اهتمت حكومة الولايات المتحدة بأحداث اليمن اهتماما واضحا، فقد كان الأمريكيون يرون أن هذه الأحداث لها بعض الجذور الواضحة بالقاهرة، وأن عواقبها ستتعدى اليمن إلى غيره من أقطار العالم العربي(٨٩).

لقد أدى عدم وجود ممثلين دبلوماسيين أمريكيين في اليمن، إلى أن تركن الحكومة الأمريكية إلى ما ينقله إليها ممثلوها الدبلوماسيون في كل من عدن وجدة والقاهرة ولندن عن أخبار أحداث اليمن، وعلى عكس مما ورد في الوثائق البريطانية، فإن ما جاء في الوثائق الأمريكية يتحدث عن الأحداث بعد وقوعها، بدءاً من محاولة اغتيال الإمام يحيى الفاشلة في ١٥يناير١٩٤٨م، مروراً بأحداث الصراع بين الإمام أحمد والإمام عبدالله بن أحمد الوزير، وانتهاء باعتراف الحكومة الأمريكية بالإمام أحمد ملكاً على اليمن. وقد اعتمد الممثلون

الدبلوماسيون الأمريكيون في المناطق المشار إليها إلى عدد من مصادر المعلومات وهي:

- سلسلة المقالات التي كانت تنشرها صحيفة المصري عبر تقارير مراسليها لتغطية الأحداث في اليمن، مع إضافة بعض التعليقات عليها من قبل السفير الأمريكي في القاهرة، علاوة على لقاء السكرتير الأول بالسفارة السيد فيليب آيرلند بالشيخ حسن البنا يوم الجمعة ٢٧ فبراير ١٩٤٨م قبيل سفر الشيخ إلى اليمن.
- تقارير القنصل الأمريكي في عدن عن أحداث اليمن وعن لقاءاته مع بعض الشخصيات اليمنية والعربية والغربية الخبيرة بشؤون اليمن.
- برقيات المفوضية الأمريكية في جدة بالمملكة العربية السعودية عن أحداث اليمن، وعن لقاءات المفوض الأمريكي السيد:ج.رايفز تشايلدز بالسيد عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية والحديث معه عن أوضاع اليمن في ٤ مارس ١٩٤٨م.
- مذكرتي السيد هارلان ب. كلارك السكرتير الأول بالقنصلية الأمريكية في عدن ولقائه مع المستر ج . ي . كابل مسئول قسم اليمن في الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، ولقائه بالسيد نجيب عز الدين الذي كان يعمل مساعدا للميجور ب. و سيجر المعتمد البريطاني في محمية عدن الغربية، والمستشار الشخصي للإمام أحمد بعد الأحداث.

وقد ذكر السفير الأمريكي بالقاهرة في برقيته لوزارة الخارجية في ٢٤ يناير ١٩٤٨م ما تناقلته الصحف المصرية ووكالة الأنباء الفرنسية عن خبر مقتل الإمام يحيى في ١٥ يناير عام ١٩٤٨م، كما رصد السفير اعتراض السيد علي المؤيد مندوب اليمن في الجامعة العربية على ما تناقلته الصحف المصرية، ونفيه خبر مقتل الإمام يحيى.

ويلاحظ أن السفير قد أوضح مدى تفرد صحيفة الإخوان المسلمين بنشر بنود الدستور وأسماء أعضاء الحكومة الجديدة، وأنها – أي الصحيفة – كانت تهاجم الإمام يحيى على مدى عدة أشهر، ويرصد السفير أن الصحيفة قد كذّبت يوم ٢٢ يناير خبر مقتل الإمام وتمنت لليمن السعادة والازدهار، بعد تبرير ما كانت قد نشرته سابقا. وأضاف السفير تعليقا على ما كانت قد نشرته الصحيفة من هجوم على الإمام يحيى بسبب توقيعه إتفاقية القرض الأمريكي يوم ٢٤ مايو ١٩٤٧م موضحا أن من كتب هذا الهجوم على الإمام كان من حركة اليمنيين الأحرار. وألمح السفير في تقريره إلى تحركات الفضيل الورتلاني ونشاطه السياسي منذ أن كان قوميا نشطا في شمال إفريقيا حتى أصبح يقوم بدور العميل السري للشيخ حسن البنا لإعداد المؤامرة ضد الإمام يحيى. وتساءل السفير عن كيفية وصول المعلومات الدقيقة عن الحركة لصحيفة الإخوان المسلمين، مشيرا إلى الأخبار التي سرت في مصر بأن حكومة عدن كانت وراء الحركة [٩٠].

وبعد مقتل الإمام يحيى في ١٧ فبراير ١٩٤٨م أورد السفير الأحداث مرتبة في نقاط حسب حدوثها، حين التقطتها السفارة من دوائر إعلام الإذاعات الأجنبية. كما يشير السفير إلى استدعاء اللجنة السياسية بالجامعة العربية يوم ١٩ فبراير للدكتور حسن بيك اسماعيل أحد موظفي وزارة الخارجية المصرية والعائد قبل أربعة أيام من اليمن، والذي أفاد باعتقاده أن موت الإمام كان طبيعيا استنادا إلى معرفة الدكتور حسن بأن صحة الإمام كانت في تدهور مستمر قبيل سفره من صنعاء. وأشار السفير إلى البرقيات التي تلقاها الأمين العام لجامعة الدول العربية من كل من السيد حسين الكبسي وزير الخارجية في الحكومة الجديدة، والفضيل الورتلاني، التي تفيد بمقتل الإمام يحيى وبعض وزرائه، وأن انقلابا قد حدث في اليمن. وخشية من إراقة الدماء في اليمن قررت الجامعة تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع في اليمن قبيل إرسال وفد الجامعة.

ويوضح السفير أن البريطانيين كانوا سعداء بتغيير نظام الحكم في اليمن مشيرا إلى رأي الوزير البريطاني شابمان خلال محادثاته مع السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في القاهرة السيد آيرلند، التي يرى فيها إمكانية تبني حكومة اليمن الجديدة لسياسة أكثر ودية تجاه الغرب وقد ألمح السفير إلى أن الدوائر المحلية المصرية ترى أن البريطانيين قد أدوا دورا هاما في تحقيق الانقلاب واختار السفير بعضا من بنود دستور الحركة الذي نشرته جريدة الإخوان المسلمين للتعليق عليها: نذكر منها، البند الأول الذي ينص على أن يكون عبدالله بن أحمد الوزير إماما منتخبا لليمن، والبندين الثالث والرابع القاضيين بأن اليمن سيحكم بموجب دستور جديد، والبند الثالث والثلاثون القاضي بأن الاتصال بالعالم المتحضر يجب أن يتحقق عن طريق ممثليين دبلوماسيين ...إلخ.

وقد رأى السفير أن هذه الوثيقة غريبة الصياغة، وأنها تؤكد على تطبيق الشريعة الإسلامية الصحيحة، ورأى أن الميثاق قد كتب بأسلوب هواة مشوشة بالتعابير الإسلامية، وأن المقصود من بنوده أن تتركز السلطة في يد الإمام، ورأى أن الدستور إذا ما وضع بهذه الصورة ولم يتضمن قدرا أكبر من الديمقراطية فإن النظام الجديد لايعدو وأن يكون شبيهاً بحكم الإمام يحيى الثيوقراطي[٩١].

وقد أرسل السفير الأمريكي في القاهرة في ٢٧ فبراير ١٩٤٨م ترجمة كاملة لسلسلة المقالات التي كانت تنشرها جريدة المصري عن أحداث اليمن عبر مراسليها في صنعاء. وقد جاء وصف جريدة المصري لأحداث اليمن في مجمله جيدا متطابقا في كثير من فقراته مع ما عرف لاحقا عن حقيقة الأوضاع، ولا يرى الباحث ضرورة لاستعراض هذا الوصف لابتعاده قليلا عن موضوع البحث.

تجدر الإشارة إلى أن ما نقلته الجريدة عن إشارات الإمام أحمد من أن أجانب شاركوا في قتل الإمام يحيى وأن البريطانيين يقومون بغزو اليمن، مع الإشارة إلى برقية سيف الإسلام عبدالله إلى الجامعة العربية التي يناشد فيها الجامعة العربية بالتدخل في اليمن قبل أن يتغلغل النفوذ الأجنبي فيها، كما تشير جريدة المصري إلى أن الأمير أحمد كان يؤكد على أن عبدالله بن الوزير كان مدعوما من قبل أجانب، لا يتطابق البتة مع صيرورة الأحداث وتطورها في اليمن خلال الفترة المشار إليها، حيث بات معلوما بخلو ساحة المعارضة اليمنية من أي عناصر أجنبية بريطانية على وجه الخصوص، إلا ما كان من تواجد فاعل للرئيس جمال جميل العراقي والفضيل الورتلاني.

من جهة أخرى فقد حملت برقيات السفير الأمريكي في القاهرة لوزارة خارجيته نبأ ما أشارت إليه جريدة الأهرام عبر مراسلها في باريس من أن اغتيال الإمام يحيى كان بسبب نيته توقيع اتفاقية مع الأمريكيين تعطيهم حق التنقيب على النفط والمعادن في اليمن، بيد أن الأهرام نفسها عادت فأوضحت أن تحقيقاتها أظهرت أن هذه الإشاعات لا أساس لها من الصحة [٩٢]. وقد أوضحت مراسلات السفير مدى علاقة تنظيم الإخوان المسلمين بحركة اليمنيين الأحرار جاء ذلك عبر محادثات السكرتير الأول في السفارة بالشيخ حسن البنا. وفي هذا الإطار فقد رأى السفير الأمريكي أن هناك عددا من الاحتمالات لتفسير تحركات البنا في اليمن، كان لها مجتمعة أو منفردة الدور البارز في مساندة الشيخ البنا لحركة المعارضة اليمنية، وقد استند أولها من وجهة نظره على:

١) أن الشيخ البنا كان يتقاضى مبالغ مالية من البريطانيين، الذين يرون ضرورة إنهاء مسألة الحدود بين عدن وصنعاء، قبل أن يتزايد نفوذ الأمريكيين في اليمن، الذين سيشكلون خطرا على المصالح البريطانية، لذلك كان دعم بريطانيا لحركة الإخوان المسلمين وتشجيعها لترتبط بحركة الأحرار اليمنيين،

وقد ألمح السفير إلى أن الشيخ حسن البنا أشار إلى أن البريطانيين قد قدموا أموالاً ومساعدات لحركة الأحرار اليمنيين، إلا أن الإنجاز الأكبر قد جاء منه هو شخصيا ورفقاؤه.

٢) فيما تمحور الاحتمال الثاني حول تضارب المصالح المادية للشيخ حسن البنا مع الإمام يحيى، حيث يشير السفير الأمريكي إلى معارضة الإمام يحيى لمنح امتياز النقل في اليمن للشركة المصرية اليمنية، التي كان يملكها الحاج أحمد سالم أحد جماعة الإخوان المسلمين، ويشارك فيها كلٌ من الشيخ حسن البنا والفضيل الورتلاني بحصص متفاوتة، فكان ذلك مدعاة لتدخل الشيخ البنا بهدف إتمام تلك الصفقة.

٣) على أن التفسير الثالث قد مال إلى تغليب جانب الربحية الرأسمالية في شخصية الشيخ البنا حين أشار السفير الأمريكي إلى أن الشيخ قد يكون مهتما فعليا بانفتاح اليمن اقتصاديا وسياسيا، حتى يعود ذلك عليه بالنفع المالي.

ويشير المفوض الأمريكي في جدة في برقيته المرسلة لوزير الخارجية في ٤ مارس ١٩٤٨م إلى الحديث الذي أجراه مع الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبد الرحمن عزام إبان مرور الأخير بجدة في طريقه إلى اليمن. ومن خلال الحديث يتضح أن الأمين العام كان يشكك في أن يقدم شخصا بمكانة عبدالله بن الوزير بقتل الإمام يحيى، خاصة وأنه كان الأقرب إلى الإمامة بعد رحيل الإمام يحيى المتوقع قريبا، وأن عبدالله قد صبر طويلا لينال الإمامة فمن غير المتوقع أن يسرع في نهاية الإمام يحيى وهو على حافة القبر. ويرى عزام بناء على ما يرويه المفوض العام الأمريكي أن مخطط تولي عبدالله الإمامة قد وضع منذ فترة ليست بالقصيرة، وأنه في أعقاب الاغتيال واختيار عبدالله بن الوزير إماما كان ابن الوزير يتمتع بشعبية كبيرة في اليمن مما جعلت الأمير أحمد يشعر بأن الأمر محسوم، فأخذ يخطط للهروب إلى السعودية، غير أن

الأمور قد تبدلت للأحسن بالنسبة للأمير أحمد عندما انتشر خبر مقتل أبيه، والطريقة التي قتل بها، فخرجت معظم القبائل مؤيدة الأمير أحمد، وبخاصة قبيلة الحدا، التي بحسب تعبيره، تمثل إحدى أقوى القبائل اليمنية التي ساءها مقتل أحد أبنائها وهو القاضي عبدالله العمري مع الإمام يحيى، ويرى السيد عزام وفقا لما أورده المفوض الأمريكي بجدة، أن الوضع قد أصبح قاتماً في اليمن، وأنه يؤيد إجراء انتخابات جديدة، خاصة وأن انتخاب ابن الوزير لم يراع فيه وجود معظم وجهاء البلاد، كما أن شرعية حكم الأمير أحمد ليست مكتملة، بحجة أن الإمام الراحل لم يشرع رسميا لولاية العهد ويقر رسميا بتولية ابنه الأمير أحمد كولي للعهد بشكل قطعي، وحتى لو فعل، فإن ذلك بحسب رأيه لا يتعدى كونه توصية للناخبين الذين لم ينتخبوا أحمدا بالإمامة.

وحول مجمل ردود الفعل الاجتماعية في عدن جراء مقتل الإمام يحيى، يشير القنصل الأمريكي في عدن أن معظم المحال التجارية قد أغلقت أبوابها حدادا عليه، كما أفاد بخبر ذهابه في ٢٠ فبراير ١٩٤٨م لتقديم واجب العزاء لسيف الحق إبراهيم في موت والده، ويوضح أنه التقى هناك بالسيد حسين الويسي، الذي أبان أن معرفته القديمة به تعود إلى فترة عمل الأخير بعدن كمندوب للإمام يحيى، ويضيف القنصل أن الويسي، وزيد الموشكي، والقاضي محي الدين العنسي رئيس البعثة العسكرية اليمنية في العراق، كانوا قد زاروه في مكتبه قبل أسبوعين من مقتل الإمام وتبادلوا معه الأحاديث الودية المشوبة بالسياسة.

وأوضح القنصل أن زيارتهم كانت بعد حوالي أسبوعين من انتشار شائعة مقتل الإمام في منتصف يناير، حيث أبدوا أسفهم لرواج هذه الأخبار الكاذبة. ورأى القنصل حينها أن الزيارة لا تعدوا أن تكون زيارة مجاملة خاصة وأن

الثلاثة كما كان يعتقد من أنصار الأمير أحمد، إلا أنه تبين له غير ذلك على ضوء ما تكشف من أحداث لاحقا(٩٣).

ويتضح من حديث القنصل مع سيف الحق إبراهيم رغبة الأول في التعرف على توجه الحكومة الجديدة تجاه الدبلوماسيين الغربيين، ويبدو ذلك من قول القنصل للأمير بأن تقارير هامة تصله من اليمن، وأنه تواق لزيارتها في المستقبل. ويتضح من حديث الطرفين أن القنصل كان مهتما بتحسس الأخبار من مصادرها الأولية، في الوقت الذي كان حريصا على عدم إعطاء أي وعود يمكن أن تفسر على أنها موقف داعم للحركة. وقد أبدى القنصل بعض الأحكام على الشخصيات التي التقى بها، فهو قد أكد أن سيف الحق – مصداقا لما قيل عنه – كان لا يتمتع بصفات سياسية أو قيادية، وإنما كان محاطا ببعض الكفاءات الذين رأوا استعماله لتحقيق أغراضهم، بينما رأى أن الويسي كان أعظم هؤلاء كفاءة كما أشار إلى تمتع أشخاص آخرين ضمن الجمعية اليمنية الكبرى بمواهب فوق المتوسطة، وأن معرفتهم لكثير من قضايا الحياة تفوق معظم مواطنيهم، وأضاف القنصل أن هؤلاء إن وصلوا للسلطة فإنهم سيحاولون التغيير في اليمن (٩٤).

وفي برقية مؤرخة في الثامن من مارس يصف القنصل أحداث اليمن كما وردت في برقياته السابقة ويضيف عليها رأي المسئولين البريطانيين عن الأحداث، الذين يرون – بحسب قوله – أن حل الصراع في اليمن شأن عربي، وأن الجامعة العربية مخولة لتحمل مسؤولياتها وإجراء تحقيق في الأحداث، وأن تقريرها يجب أن يستخدم لتنوير الشعوب العربية، وأضاف بأن البريطانيين يرون أن الأمير أحمد شخصٌ قاسيٍ وأن حكمه لا يختلف عن حكم والده، وأنه سيبقي اليمن متخلفا لعدة قرون عن بقية العالم.

أما مذكرة نائب السفير الأمريكي في لندن فهي تتضمن المذكرتين اللتين أعدهما السكرتير الأول هارلان ب .كلارك حول حديثه مع السيد كابل مسئول

قسم اليمن في الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية، ومحادثاته مع السيد نجيب عز الدين السابق ذكره، ولعل أهم ماجاء في محادثة السيد كلارك مع السيد عز الدين، إفادتها برأي الأخير (السيد عز الدين) في جدوى الإدارة الاستعمارية البريطانية في جنوب غرب الجزيرة العربية، التي لم تعد بحسب رأيه، تلائم حاجات الشعب، ولا تتوافق مع ضرورات الوضع السياسي في المنطقة، كما بين ما قام به الإمام يحيى من إجراءات قوية لمنع انتخاب ابن الوزير إماما، وأن الإمام يحيى تلقى تأكيدا كتابيا من القياديين الزيديين، بما فيهم عائلة الوزير، بحسب قوله، بانتخاب نجله الأمير أحمد وليا للعهد، وأوضح السيد عز الدين أن آل الوزير أصابهم الفزع من تحرك أحمد لصنعاء بعد خبر إشاعة مقتل أبيه، لذا دبروا أمر اغتيال الإمام، ويفيد أن الرئيس جمال جميل كان قد ذكر في رسالة بعث بها إلى الجامعة العربية أن الاجتماعات المطولة كانت تعقد في بيت الوزير، وأنه (أي ابن الوزير) عندما سمع بتقدم الأمير احمد إلى صنعاء حث جميل على تنفيذ الاغتيال لأن احمد سيقتلهم لا محالة، وأن جمال جميل كان هو من فتح النيران على سيارة الإمام من سيارة كان يركبها مع بعض الأفراد، وأضاف عز الدين أن جمال جميل هو من قتل بيده الأمير الحسين والأمير المحسن حين حاولا السيطرة على القصر (دار السعادة).

من جانب آخر فقد رأى السيد عز الدين بحسب ما ورد في المذكرة السالفة، أن من أسباب فشل حركة المعارضة، التأكيد الذي أشاعه الأمير أحمد أن النظام الجديد يتلقى الدعم من السلطات البريطانية، وأن طائرات بريطانية حلقت فوق صنعاء في اليوم التالي للاغتيال، وأنه قد ألقيت منها منشورات مؤيدة للنظام الجديد، علاوة على قيام طائرة بريطانية بنقل الأمير إبراهيم إلى صنعاء، وأنها قد حملت في عودتها كنوز الإمام يحيى من الذهب إلى عدن، وأن الأمير أحمد ناشد القبائل اليمنية أن تثور على الملك الذي عينه البريطانيون [٩٥].

وهكذا، ومما سبق، يتضح لنا حجم ضبابية الرؤية التي عاشها الأمريكيون إزاء تطور الأحداث في اليمن، ذلك أن الوثائق الأمريكية قد اكتفت بوصف الأحداث كما وردت في الصحف المصرية، أو كما تناقلها الخبراء في شؤون اليمن من دبلوماسيين عرب وغربيين، بغض النظر عن حقيقة انتماءاتهم وطبيعة توجهاتهم السياسية. وأن هذه الوثائق بدأت في تناول أحداث اليمن بعد ١٥ يناير ١٩٤٨م حينما أذيع نبأ مقتل الإمام يحيى الكاذب.

كما يلاحظ على المعلومات الواردة في مجمل تلك الوثائق عدم تفردها عما هو معروف ومتداول بين الأوساط السياسية، وميلها إلى توصيف الأحداث بغير صفاتها المطابقة لها، حيث عمدت مثلا إلى إطلاق بعض الصفات المتداول نطقها في مجال الاستخبارات، كوصفها للفضيل الورتلاني "بالعميل السري للشيخ حسن البنا في اليمن"، إلى غير ذلك مما لا يتطابق مع واقع حال شخصية الورتلاني الذي كان داعية علنيا لمبادئ الإخوان، التي لم تكن لتستفز مشاعر الإمام يحيى الدينية آنذاك. إضافة إلى عدم دقتها ووجود كثير من الأخطاء واللبس في عدد من تفاصيل أحداثها، كسردها لخبر مقتل الإمام يحيى، وتبيانها بأن جمال جميل هو من باشر عملية الاغتيال، في حين تؤكد معظم المصادر التي بين أيدينا مباشرة الشيخ ناصر القردعي لعملية الاغتيال. علاوة على تقريرها لانتقال الأمير إبراهيم إلى صنعاء بطائرة بريطانية، التي – بحسب قولها– قد باشرت حمل كنوز الإمام من الذهب إلى عدن، وهو ما يتعارض كليا مع ما سبق الإشارة إليه عبر الوثائق البريطانية من تحسس البريطانيين لإجراء مثل هذا العمل، وكذلك لتقريرها بأن قبيلة الحدا المنتمية إلى قبائل مذحج هي أقوى القبائل اليمنية، في حين أنها تعد واحدة من ضمن أهم القبائل اليمنية.

ويستمر اللبس السالف الإشارة إليه في مضمون رأي السفير الأمريكي حول بواعث الشيخ حسن البنا، التي خلع عليها صفة الانتهازية والتبعية للحكومة

البريطانية بشكل مطلق. وهو ما يتناقض مع شخصية الشيخ حسن البنا المعادية للتوجه البريطاني في المنطقة التي أدت في نهاية المطاف إلى مقتله بحسب أغلب الظن، علاوة على تعارض ذلك مع مجريات الأحداث الفعلية.

وعليه فيتضح مما سبق أن الأمريكيين كانوا في أحسن الأحوال بمثابة مراقبين للأحداث غير مشاركين فيها، وأن الدبلوماسية الأمريكية قد عمدت إلى التأني في اتخاذ أمر الاعتراف بأي من الطرفين المتنازعين حتى تنجلي الأمور تماما، وأن تنسيق المواقف بين البريطانيين والأمريكيين كان قائما نظرا لعدم وضوح الرؤية من جهة، ولرغبة البريطانيين على وجه الخصوص في استجلاء أكبر قدر من المعلومات.

ومما لا شك فيه فقد تجسدت أهمية الوثائق الأمريكية في تعزيز ما ذهبنا إليه من طبيعة وحقيقة الموقف البريطاني إزاء تطور الأحداث، بحسب ما نص عليه الوزير البريطاني شابمان الذي أبان بأن الحكومة الجديدة ستكون أكثر انفتاحا إزاء وتيرة الإصلاحات ومسألة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الغرب. كما أكد توافق البريطانيين والأمريكيين على أن أحداث اليمن شأن عربي، وأن مسؤولية الخوض فيه يقع على عاتق الجامعة العربية بالدرجة الرئيسة.

الخاتمة

يخلص الباحث في ختام هذه الدراسة إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن حصرها في أن حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذتا موقف الحياد غير المعلن من أحداث اليمن مع الميل النسبي للإمام عبدالله بن أحمد الوزير. وأن هذا الموقف دفع الحكومتين لعدم تقديم الدعم والمساعدة للطرفين المتصارعين على حد سواء. كما أدى هذا الموقف إلى تأجيل اعتراف حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالإمام أحمد ملكا شرعيا على

اليمن، حتى تأكد لهما بما لا يدع مجالا للشك استتباب الأمور له. وهذا يقودنا بطبيعة الحال إلى الإقرار بأنه على الرغم من ترحيب البريطانيين والأمريكيين بمسألة تغيير نظام الحكم في اليمن، وأن هذا التغيير – بحسب ما تراه الحكومتان– كان سيصب في مصلحة اليمنيين، ومصلحة العلاقات الغربية اليمنية بصفة عامة، إلا أن ما كان يدور في اليمن من أحداث هو شأن يمني عربي خالص، وأن مسؤولية التحقيق والتعامل معه يخص اليمنيين وجامعة الدول العربية.

الهوامش

١. **عبدالله بن عبد الوهاب الشماحي**، *اليمن الإنسان والحضارة*، الطبعة الثالثة، بيروت، منشورات المدينة، ١٩٨٥م، ص ١٩٠.
٢. **المشير عبدالله السلال وآخرون**، *ثورة اليمن الدستورية*" في ثورة ١٩٤٨الميلاد والمسيرة والمؤثرات، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٢م، ص ٢٥.
٣. **عبدالله بن عبد الكريم الجرافي**، *المقتطف من تاريخ اليمن*، منشورات العصر الحديث، ص٢٩٧.
٤. **عبدالعزيز قائد المسعودي**، *اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة*، مكتبة مدبولي،٢٠٠٦م، القاهرة، ص ٣٥.
٥. **مجموعة من المؤلفين السوفيت**، *تاريخ اليمن المعاصر*، ترجمة محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص: ٢٥-٢٦.
٦. **محمد يحيى الحداد**، *التاريخ العام لليمن، تاريخ اليمن المعاصر*، الجزء الخامس، منشورات المدينة، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٩٣.
٧. **أحمد بن محمد بن عبدالله الوزير**، *حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير*، منشورات العصر الحديث، ص ١٥٧.
٨. **أحمد فضل بن علي محسن العبدلي**، *هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن*، دار العودة، بيروت، ص ٢٦٨.

٩. **محمد يحيى الحداد**، التاريخ العام لليمن / اليمن الحديث)، الجزء الرابع، منشورات المدينة، بيروت، ١٩٨٦، ص ص: ٨٠-٨٥.
١٠. **عبدالله الشماحي**، *"نشوء وتطور حركة المعارضة"*، في ثورة ١٩٤٨ الميلاد، والمسيرة والمؤثرات، ص ٢٢.
١١. **فاروق عثمان أباظة**، *الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م*، ص ٤٣٨.
١٢. **المشير عبدالله السلال وآخرون**، *مرجع سبق ذكره*، ص ص ٣٣-٣٥.
١٣. **محمد يحيى الحداد**، *التاريخ العام لليمن*، الجزء الخامس، منشورات المدينة، بيروت ١٩٨٦م، ص١٠٧.
١٤. **أباظة**، *مرجع سبق ذكره*، ٤٣٨.
١٥. **أحمد جابر عفيف**، *شاهد على اليمن*، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٠، ص ٧٠.
١٦. **عبدالعزيز قائد المسعودي**، *مرجع سابق*، ص٤٢.
١٧. **محمد بن محمد بن يحيى زبارة**، *أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة*، القسم الثاني، المطبعة السلفية، القاهرة، صص ١٠٥-١١٠.
١٨. **أحمد بن محمد الوزير**، *مرجع سبق ذكره*، ص ٢٣٧.
١٩. **منفرد وينر**، *"الخلفية التاريخية والسياسية لثورة ١٩٤٨م"*، تعريب سلطان ناجي، في ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص ٢٣١.
٢٠. **أحمد بن عبدالله الوزير**، *حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير*، ص ٢١٢.
٢١. **عبدالله عبدالوهاب الشماحي**، *"نشوء وتطور حركة المعارضة"*، في ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص٤٢.
٢٢. **محمد صالح السنيدار**، *الطريق إلى الحرية / مذكرات العزي صالح السنيدار*، مطابع صنعاء الحديثة، ٢٨ -٣١.
٢٣. هم أحمد أحمد المطاع، محمد أحمد المطاع، عبدالله العزب، ومحمد صالح السنيدار، وعلي الشماحي ومحمد المحلوي.
٢٤. **أحمد بن محمد بن عبدالله الوزير**، *مرجع سبق ذكره*، ص ٣٠٢.
٢٥. **أحمد بن محمد بن عبدالله الوزير**، *مرجع سبق ذكره*، ٣٠٣.

٢٦. **الينا جلوبو فسكايا**، "*ميلاد حركة المعارضة ودور منظمة الأحرار اليمنيين*"، في ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص٢٨٣.
٢٧. **منفرد وينر**، *الخلفية التاريخية والسياسية لثورة ١٩٤٨م*، تعريب سلطان ناجي، في ثورة ١٩٤٨م الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص، ٢٣٠.
٢٨. **عبدالله الشماحي**، "*نشوء وتطور حركة المعارضة*"، في ثورة ١٩٤٨الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص٤٦.
٢٩. **حسين محمد المقبلي**، *مذكرات المقبلي*، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧هـ، ص، ١٢٠.
٣٠. **لي دوغلاس**، "*الإعلان الكاذب عن وفاة الإمام يحيى*"، تعريب بلقيس الحضراني، في ثورة ١٩٤٨م الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص ٢٥٥.
٣١. **محمد صالح السنيدار**، *مرجع سبق ذكره*، ص ١٢٧.
٣٢. **لي دوغلاس**، "*الإعلان الكاذب عن وفاة الإمام يحيى*"، تعريب بلقيس الحضراني، في ثورة ١٩٤٨م الميلاد، والمسيرة والمؤثرات، ص ٢٥٤.
٣٣. **محمد صالح السنيدار**، *مرجع سابق*، ص ١٤٧.
٣٤. **زيد بن علي الوزير**، "وقائع الثورة الدستورية كما وردت في الوثائق البريطانية والأمريكية"، في *مجلة المسار*، المجلد الرابع: العدد الأول، شتاء ٢٠٠٣م، ص ١٥١.
٣٥. **حسين محمد المقبلي**، *مذكرات المقبلي*، دار الفكر، ص ١٥٦.
٣٦. **محمد صالح السنيدار**، *مرجع سبق ذكره*، ص ١٤١.
٣٧. **زيد بن علي الوزير**، "وقائع الثورة الدستورية كما وردت في الوثائق البريطانية والأمريكية" ، في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع:** العدد الأول، شتاء ٢٠٠٣م، ص ١٥٥.
٣٨. لقاء شفوي مع السيد محمد أبو منصر أحد قادة الإمام أحمد إبان الثورة (الاثنين ٢٦ رمضان).
٣٩. **زيد بن علي الوزير**، *مرجع سابق*، ص ١٥٥.
٤٠. **فاروق عثمان أباظة**، *الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢-١٩١٨م*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٤١٩.
٤١. لقاء شفوي مع السيد محمد أبو منصر أحد قادة ولي العهد إبان الثورة (الاثنين ٢٦ رمضان).
٤٢. **فاروق عثمان أباظة**، *الحكم العثماني في اليمن*، ص ص: ٣٦٣-٣٦٥.

٤٣. **فاروق عثمان أباظة**، *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر: ١٨٣٩-١٩١٨م*، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧م، ص ص: ٤٠٨-٤٠٩.
٤٤. **فاروق أباظة**، *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر*، ص ص: ٤١٠-٤١١.
٤٥. **فاروق أباظة**، *المرجع السابق*، ص ٤١٢.
٤٦. **علي الصراف**، *اليمن الجنوبي كالحياة السياسية من الإستعمار إلى الوحدة*، رياض الريس للكتب والنشر، ص ٤١.
٤٧. **علي الصراف**، *مرجع سبق ذكره*، ٤٢.
٤٨. **فاروق أباظة**، *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م*، ص ٤١٥.
٤٩. مكتب السجلات العامة، FO 78/52421 No 16180
٥٠. **فاروق عثمان أباظة**، *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩-١٩١٨م)*، ص ٥.
٥١. **محمود كامل المحامي**، *اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية*، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٢٥٢.
٥٢. **محمود كامل المحامي**، *اليمن شماله وجنوبه*، ص ص: ٢٥١-٢٥٤.
٥٣. **سلطان ناجي**، *التاريخ العسكري لليمن*، ١٨٣٩م-١٩٦٧م، دار العودة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٠.
٥٤. **سلطان ناجي**، *مرجع سبق ذكره*، ص ٩١.
٥٥. **محمود كامل المحامي**، *مرجع سبق ذكره*، ص ٢٥٤.
٥٦. مكتب السجلات العامة FO 371 / 68340
٥٧. مكتب السجلات العامة FO371/68334 98 16275
٥٨. مكتب السجلات العامة FO 371 68322
٥٩. مكتب السجلات العامة FO371 68322 / رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ٤ نوفمبر ١٩٢٢م.
٦٠. مكتب السجلات العامة FO 371/68322 / رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩٢٢.

٦١. مكتب السجلات العامة FO 371/68322 / رسالة من وزير المستعمرات البريطاني لحاكم عدن في ١٠ مارس ١٩٢٢م.
٦٢. مكتب السجلات العامة 68322 /371 FO / رسالة من المقيم السياسي بعدن لوزير المستعمرات البريطاني في ٢٨/ فبراير ١٩٢٥م.
٦٣. مكتب السجلات العامة 68322 /371 FO / رسالة من السفارة البريطانية بروما لحاكم عدن في ٥ مارس ١٩٢٥م.
٦٤. مكتب السجلات العامة1923/890/91 E 68322 /371 FO رسالة من القنصل البريطاني في جدة للمقيم السياسي البريطاني في عدن في ١٧ يناير ١٩٣٠م.
٦٥. مكتب السجلات العامة (1923/890/91 E)FO371/68322 رسالة من القنصل العام البريطاني ببيروت لحاكم عدن في ١٣ مارس ١٩٢٥م.
٦٦. مكتب السجلات العامة FO 371/68322 رسالة من القنصلية البريطانية بجدة للمقيم السياسي البريطاني بعدن في ١٧ يناير ١٩٣٠م.
٦٧. **هارولد ف.يعقوب**، ملوك شبه الجزيرة العربية، ترجمة احمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ص ص: ٣١٠-٣٢٣.
٦٨. **هارولد ف. جيكوب**، *مرجع سبق ذكره*، ص ٣٣١.
٦٩. **هارولد جيكوب**، *مرجع سبق ذكره*، ص ٣٣٥.
٧٠. مكتب السجلات العامة E608 /FO 371/68334 نقاط لوزير الدولة عند لقائه مع الأمير عبدالله في ١٤ يناير ١٩٤٨م.
٧١. مكتب السجلات العامة 16275 qo 68334/ FO 371 وثائق عن زيارة سيف الإسلام عبدالله لبريطانيا.
٧٢. مكتب السجلات العامة E693 68334 FO 371 رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٠ يناير ١٩٤٨م.
٧٣. مكتب السجلات العامة ٦٨٣٣٧١٦٣٣/ FO 371 برقية رقم ٤٠٨ من السفارة البريطانية بالقاهرة لوزارة الخارجية البريطانية في الثاني من إبريل ١٩٤٨م.
٧٤. مكتب السجلات العامة E606 FLAG A FO 371/68334 رسالة من السيد وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء البريطاني في ١٤ يناير ١٩٤٨م.

٧٥. مكتب السجلات العامة FO 371/68334L E606 مذكرة من وزير الدولة إلى وزير الخارجية في ١٤/ يناير ١٩٤٨م.
٧٦. مكتب السجلات العامة FO 371 /68334 /E804 برقية من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٧ يناير ١٩٤٨م.
٧٧. هناك العديد من الآراء حول كيفية إشاعة الخبر الكاذب لوفاة الإمام لمزيد من الإطلاع أنظر: لي دوغلاس، الإعلان الكاذب عن وفاة الإمام يحيى، تعريب بلقيس الحضراني، في ثورة ١٩٤٨م الميلاد والمسيرة والمؤثرات، ص ص: ٢٥٥-٢٥٦.
٧٨. مكتب السجلات العامة FO 371/68335 E2505 384 91 برقية من حاكم عدن إلى وزارة الطيران في ١٩ فبراير ١٩٤٨م .
٧٩. برقية من حاكم عدن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ فبراير ١٩٤٨م FO 371/68335 ROT 16275
٨٠. مكتب السجلات العامة، FO 371 /68335 E16275 رسالة من وزارة الخارجية إلى حاكم عدن في ٢٣ فبراير ١٩٤٨م.
٨١. مكتب السجلات العامة FO 371/68336 P16321 رسالة من وزير المستعمرات لوزارة الطيران المدني في ١٥ مارس ١٩٤٨م.
٨٢. مكتب السجلات العامة FO 371 /68335 E 2561/384/91 رسالة من وزير المستعمرات لحاكم عدن في ٢٤ فبراير ١٩٤٨م.
٨٣. مكتب السجلات العامة FO 371/68336 E 3545 رسالة من وزير المستعمرات إلى وزارة الطيران المدني في ١٧ مارس ١٩٤٨م.
٨٤. مكتب السجلات العامة FO 371/68337 Pot16331 F.3170/4 رسالة من مكتب علاقات الكومن ويلث لعدد من السفارات البريطانية.
٨٥. مكتب السجلات العامة FO 371/68336 Port 16321 رسالة من وزارة الخارجية إلى عدد من السفارات البريطانية في ٤ مارس ١٩٤٨م.
٨٦. مكتب السجلات البريطاني FO 371/68337/E4264 برقية مرسلة من السفير البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية.
٨٧. مكتب السجلات العامة FO 371/68336 E 3229 رسالة من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ مارس ١٩٤٨م.

٨٨. *المسار*، **المجلد الرابع**، العدد الأول، شتاء ٢٠٠٣م، مقالة في صحيفة المصري الصادرة في ٢٨ فبراير ١٩٤٨م السبت ١٧ ربيع الثاني، ص ١٠٣.

٨٩. مكتب السجلات العامة FO 371/68336 Port16321 رسالة من وزارة الخارجية إلى عدد من السفارات البريطانية في المنطقة قي ٤ مارس ١٩٤٨م.

٩٠. **تيسير كاملة**، "الثورة الدستورية في الوثائق الأمريكية"، في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع**، العدد العاشر، شتاء ٢٠٠٣م، ص ٧٣.

٩١. **تيسير كاملة**، "الثورة الدستورية في الوثائق الأمريكية"، في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع**، العدد العاشر، شتاء ٢٠٠٣م ص ص: ٦٤-٦٨.

٩٢. **تيسير كاملة**، "الثورة الدستورية في الوثائق الأمريكية"، في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع**، العدد العاشر، شتاء ٢٠٠٣م، ص ٨٧.

٩٣. **تيسير كاملة**، "الثورة الدستورية في الوثائق الأمريكية" في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع**، العدد العاشر، شتاء ٢٠٠٣م، ص ٨٦.

٩٤. **تيسير كاملة**، "الثورة الدستورية في الوثائق الأمريكية " في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع**، العدد العاشر، شتاء ٢٠٠٣م، ص ١١٢.

٩٥. **تيسير كاملة**، الثورة الدستورية في الوثائق الأمريكية، في *مجلة المسار*، **المجلد الرابع**، العدد العاشر، شتاء ٢٠٠٣م، ص ص: ١١٤- ١٢٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق

P.R.O / FO 87/52421 No 16180
P.R.O /FO 371/68340
P.R.O / FO 371 /68334 98 16275
P.R.O/ FO 371 /68334 E 608
مجموعة من النقاط وضعت لوزير الدولة عند محادثاته مع الأمير عبدالله بن الإمام يحيى في ١٤ يناير ١٩٤٨م.

16275 68334/ 371 FO/P.R O مجموعة من الوثائق تتناول زيارة الأمير عبدالله بن يحيى للندن.

R.O/ FO 371/68334. رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٠ يناير ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/68334 E 606/G1/384/91 برقية عاجلة من حاكم عدن إلى وزير المستعمرات في ١٢ يناير ١٩٤٨م.

P.R.O./ FO 371/68334 E 606 رسالة من وزارة الخارجية إلى رئيس الوزراء البريطاني في ١٤ يناير ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/68334 L E606 مذكرة من إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ يناير ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/68334 /E804 برقية من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٧ يناير ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/68335 E2505 384 91 برقية من حاكم عدن إلى إدارة الطيران المدني البريطاني في ١٩ فبراير ١٩٤٨م.

P.R.O/FO 371/68335 E16275 رسالة من وزارة الخارجية إلى حاكم عدن في ٢٣ فبراير ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371 68336 P 16321 رسالة من وزير المستعمرات البريطاني إلى إدارة الطيران المدني، في ١٥ مارس ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371L68335 E 2561/384/91 رسالة من وزير المستعمرات لحاكم عدن في ٢٤ فبراير ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/68336 E 3545 رسالة من وزير المستعمرات إلى رسالة من وزير المستعمرات إلى إدارة الطيران المدني في ١٧ مارس ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/ 68337 P16331 رسالة من مكتب علاقات الكومن ويلث لعدد من السفارات البريطانية.

P.R.O/FO371/68336 P16321 رسالة من وزارة الخارجية البريطانية لعدد من السفارات في ٤ مارس ١٩٤٨م.

P.R.O/FO 371/ 68337 E2464 برقية مرسلة من السفير البريطاني بالقاهرة إلى وزير الخارجية.

P.R.O/ FO 371/ 68336 E3229 رسالة من السفارة البريطانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية في ١٠ مارس ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371/ 68336 P 16321 رسالة من وزارة الخارجية لعدد من السفارات البريطانية في المنطقة العربية في ٤ مارس ١٩٤٨م.

P.R.O/ FO 371 68322 عبارة عن مجموعة رسائل وهي على النحو التالي:-

رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ٤ نوفمبر ١٩٢٢م.

رسالة من حاكم عدن لوزير المستعمرات في ١٣نوفمبر ١٩٢٢م.

رسالة من وزير المستعمرات لحاكم عدن في ١٠ مارس ١٩٢٢م.

رسالة من المقيم السياسي بعدن لوزير المستعمرات في ٢٨ فبراير ١٩٢٥م.

رسالة من السفارة البريطانية في روما لحاكم عدن في ٥ مارس ١٩٢٥م.

رسالة من القنصل العام البريطاني ببيروت لحاكم عدن في ١٣مارس ١٩٢٥م.

رسالة من القنصلية البريطانية بجدة للمقيم السياسي البريطاني بعدن في ١٧ يناير ١٩٣٠م.

ثانيا: المراجع

أباظة، فاروق عثمان (١٩٨٧م) *عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٩٣٩-١٩١٨م*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أباظة، فاروق عثمان (١٩٨٦م) *الحكم العثماني في اليمن :١٨٧٢-١٩١٨م*، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البردوني، عبدالله (١٩٩٢م) *الثقافة والثورة في اليمن*، دار الفكر، دمشق، ط٤.

بيريسيبكين، اوليغ (٢٠٠٥م) *اليمن واليمنيون في ذكريات دبلوماسي روسي*، ترجمة اسكندر كفوري وآخرون، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

الجرافي، عبدالله بن عبدالكريم (١٩٨٧م) *المقتطف من تأريخ اليمن*، منشورات العصر الحديث، الطبعة الثانية، بيروت.

الحداد، محمد يحيى (١٩٨٦م) *التاريخ العام لليمن، / اليمن المعاصر*، ج٤ -٥ ، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت.

زبارة، محمد يحي، *أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة*، القسم الثاني، المطبعة السلفية، القاهرة.

سالم، سيد مصطفى (١٩٨٤م) *تكوين اليمن الحديث: اليمن ولإمام يحيى ١٩٠٤-١٩٤٨م*، مكتبة مدبولي، ط٣، القاهرة.

السنيدار، محمد صالح (١٩٩٨م) *الطريق إلى الحرية/ مذكرات العزي صالح السنيدار*، مطابع صنعاء الحديثة.

الشامي، أحمد محمد (١٩٨٤م) *رياح التغيير في اليمن*، دار العلم للطباعة والنشر، جدة.

الشماحي، عبدالله بن عبدالوهاب (١٩٨٦م) *اليمن الإنسان والحضارة*، ط٣، منشورات المدينة، بيروت.

العبدلي، أحمد فضل بن علي محسن (١٩٨٠م) *هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن*، دار العودة، بيروت.

الصراف،علي، *اليمن الجنوبي الحياة السياسية من من الإستعمار إلى الوحدة*، رياض الريس للكتب والنشر.

عبده، محمد علي (٢٠٠٣م) لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الإجتماعية ومنتدى النعمان الثقافي للشباب، صنعاء.

العبيدي، عوني جدوع (١٩٩٣م) *جماعة الإخوان المسلمين وثورة الدستور اليمنية ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م*، المكتبة الوطنية، عمان.

عفيف، أحمد جابر (٢٠٠٠م) *شاهد على اليمن*، مؤسسة العفيف، الثقافية، صنعاء.

العمري، مقبل أحمد وأحمد شبرين القردعي (١٩٩٩م) *الشهيد الشيخ علي ناصر القردعي ١٨٨٥-١٩٤٨م*، مكتبة الإرشاد، ط.

القاسمي، سلطان بن محمد (١٩٩٢م) *الاحتلال البريطاني لعدن، دار الغرير للطباعة والنشر*، دبي.

المحامي، محمود كامل (١٩٦٨م) *اليمن شماله وجنوبه: تاريخه وعلاقاته الدولية*، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

مجموعة من المؤلفين السوفيت، *تأريخ اليمن المعاصر*، ترجمة محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٠م.

مجلة الحكمة اليمانية: ١٩٣٨-١٩٤١، مركز البحوث والدراسات اليمني، الطبعة الثانية، المطبعة الفنية، صنعاء ١٩٨٨م.

مجلة المسار، المجلد **الرابع:** العدد الأول، شتاء ٢٠٠٣م.

مركز الدراسات والبحوث اليمني، *ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات*، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢م.

المروني، أحمد حسين (٢٠٠١م) *الخروج من النفق المظلم:* معالم سيرة ذاتية، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء.

المسعودي، عبدالعزيز قائد (٢٠٠٦م) *اليمن المعاصرمن القبيلة إلى الدولة*، مكتبة مدبولي.

مطهر، عبدالكريم بن أحمد (١٩٩٨م) *سيرة الإمام يحى بن محمد حميد الدين المسماة كتيبة الحكمة من سيرة إمام الأمة*، تحقيق: محمد عيسى صالحية، دار البشير، عمان.

المقبلي، حسين محمد (١٤٠٧هـ) *مذكرات المقبلي*، دار الفكر، دمشق.

المقدمي، حسين عبدالله (٢٠٠٤م) *ذكريات وحقائق للتاريخ*، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء.

ناجي، سلطان (١٩٨٥م) *التاريخ العسكري لليمن:* ١٨٣٩-١٩٦٧م، دارالعودة، بيروت.

هولفريتز، هانز: (١٩٨٦م) *اليمن من الباب الخلفي*، تعريب خيري حماد، دار العودة، بيروت.

الوزير، أحمد بن عبدالله، *حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير*، منشورات العصر الحديث.

يعقوب، هارولد ف، *ملوك شبه الجزيرة العربية*، ترجمة أحمد المضواحي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م.

ثالثا: اللقاءات الشفوية

لقاء مع السيد محمد بن عبدالله أبو منصر، أحد قادة الإمام أحمد الذين شاركوا في حصار صنعاء عام ١٩٤٨م، جرى اللقاء في دار السيد أبو منصر في ١٤٢٨/٩/٢٤هـ الموافق ١٠/٦ ٢٠٠٧م.

الملاحق

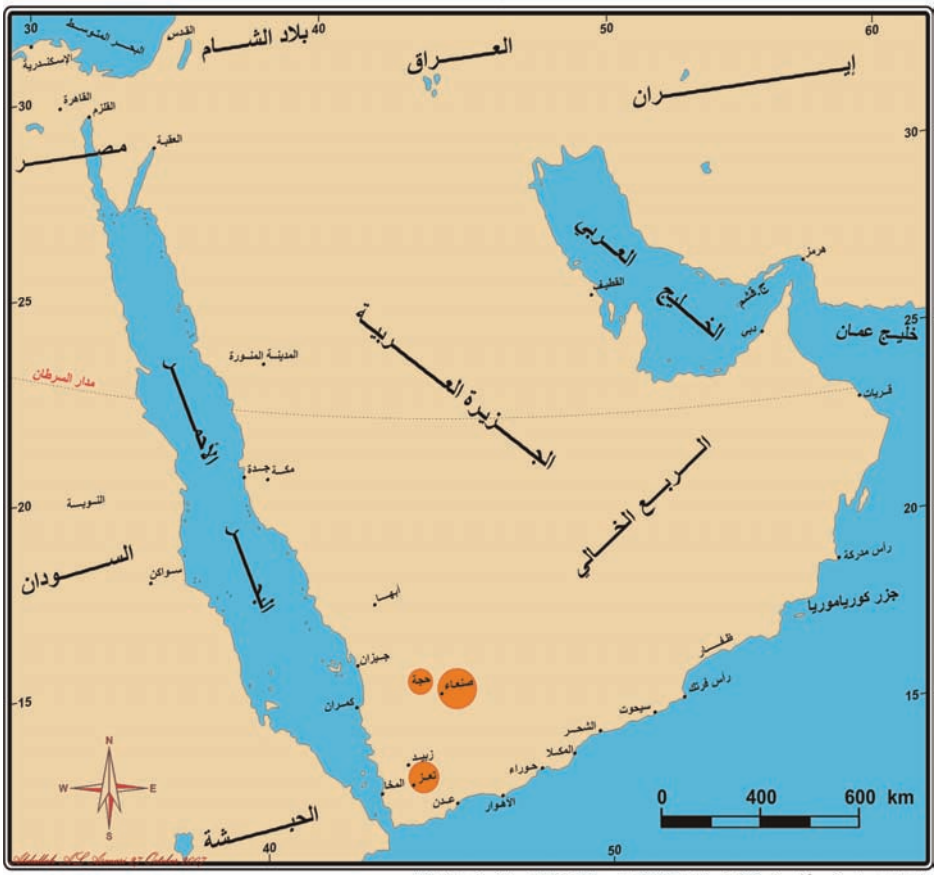

المصدر: حسين مؤنس، أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي،القاهرة ١٩٨٧م (بتصرف من الباحث).

١- خريطة عامة للجزيرة العربية وتبدو فيها أهم المدن اليمنية التي شهدت أحداث الثورة.

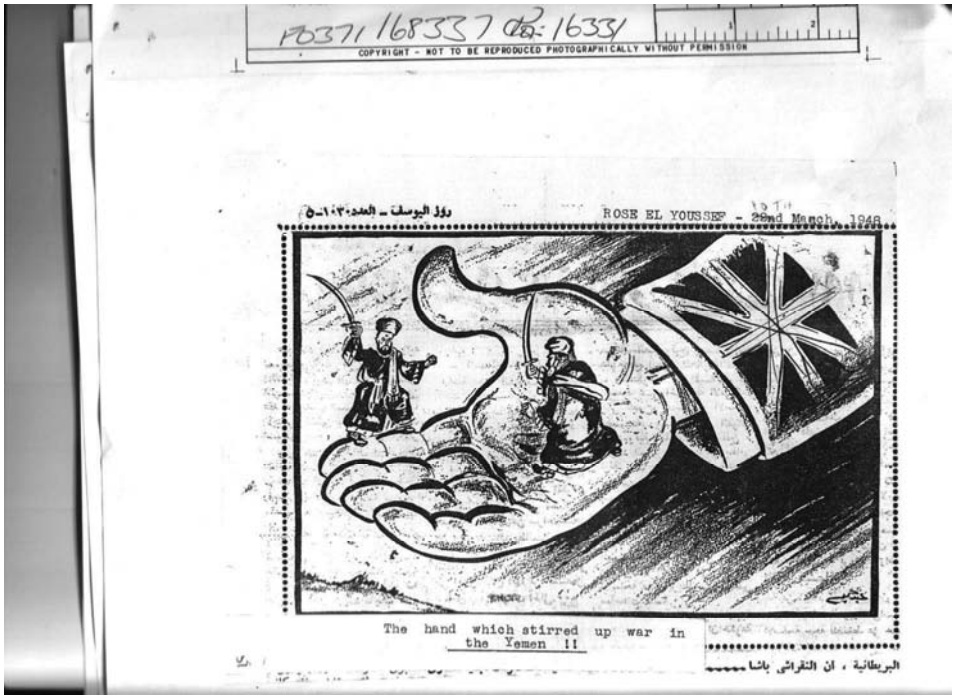

٢- رسم كاريكاتيري ورد في صحيفة روز اليوسف المصرية يوحي بأن بريطانيا هي من كان وراء أحداث ١٩٤٨م، ويتماشى هذا الرسم مع بعض الإشارات التي وردت في بعض الصحف المصرية والتي توضح ضلوع بريطانيا في أحداث اليمن للعام ١٩٤٨م.

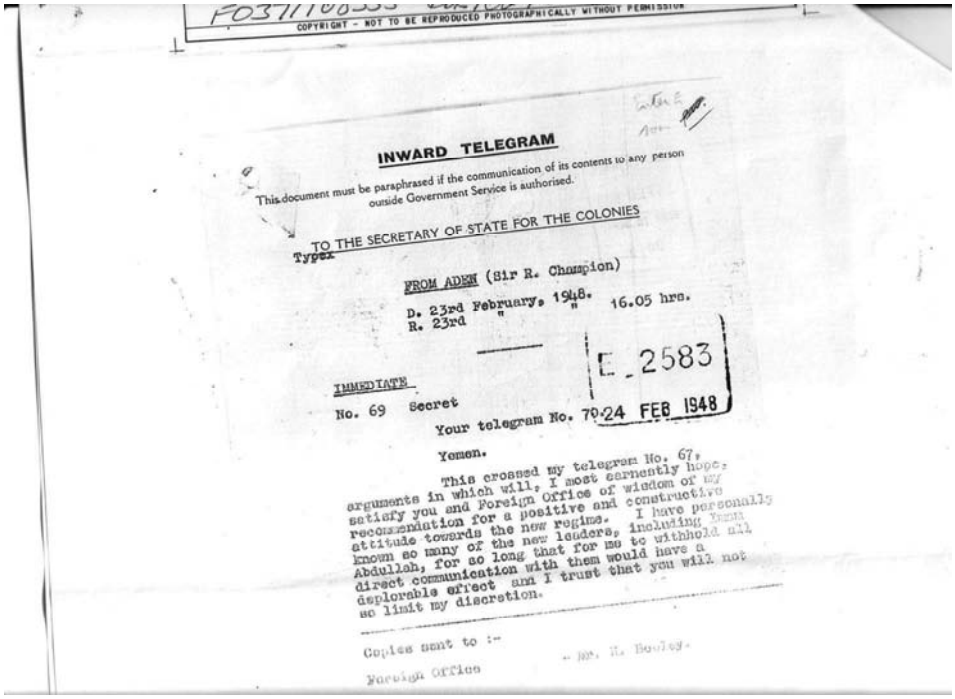

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

INWARD TELEGRAM

This document must be paraphrased if the communication of its contents to any person ourside Government Service is authorised.

Typex TO THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

FROM ADEN (Sir R. Champion)

D. 23rd February, 1948. 16.05 hrs.
R. 23rd "

E 2583
24 FEB 1948

IMMEDIATE

No. 69 Secret

Your telegram No. 70

Yemen.

This crossed my telegram No. 67, arguments in which will, I most earnestly hope, satisfy you and Foreign Office of wisdom of my recommendation for a positive and constructive attitude towards the new regime. I have personally known so many of the new leaders, including Imam Abdullah, for so long that for me to withhold all direct communication with them would have a deplorable effect and I trust that you will not so limit my discretion.

Copies sent to :-

Foreign Office

- Mr. H. Bowley.

٣- برقية من حاكم عدن لوزير المستعمرات البريطاني في ٣ فبراير ١٩٤٨م، توضح طلب حاكم عدن من وزير المستعمرات اتخاذ موقف إيجابي من الثورة.

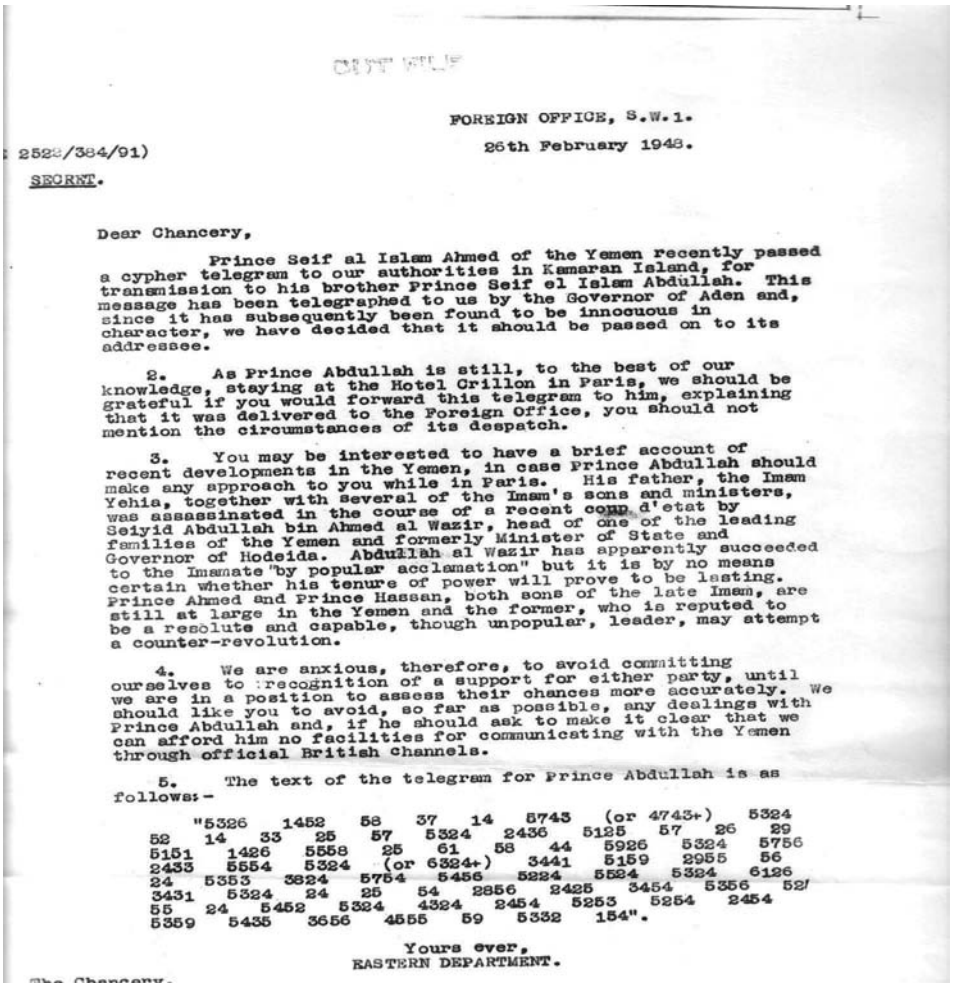

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

2528/384/91) 26th February 1948.

SECRET.

Dear Chancery,

Prince Seif al Islam Ahmed of the Yemen recently passed a cypher telegram to our authorities in Kamaran Island, for transmission to his brother Prince Seif el Islam Abdullah. This message has been telegraphed to us by the Governor of Aden and, since it has subsequently been found to be innocuous in character, we have decided that it should be passed on to its addressee.

2. As Prince Abdullah is still, to the best of our knowledge, staying at the Hotel Crillon in Paris, we should be grateful if you would forward this telegram to him, explaining that it was delivered to the Foreign Office, you should not mention the circumstances of its despatch.

3. You may be interested to have a brief account of recent developments in the Yemen, in case Prince Abdullah should make any approach to you while in Paris. His father, the Imam Yehia, together with several of the Imam's sons and ministers, was assassinated in the course of a recent coup d'etat by Seiyid Abdullah bin Ahmed al Wazir, head of one of the leading families of the Yemen and formerly Minister of State and Governor of Hodeida. Abdullah al Wazir has apparently succeeded to the Imamate "by popular acclamation" but it is by no means certain whether his tenure of power will prove to be lasting. Prince Ahmed and Prince Hassan, both sons of the late Imam, are still at large in the Yemen and the former, who is reputed to be a resolute and capable, though unpopular, leader, may attempt a counter-revolution.

4. We are anxious, therefore, to avoid committing ourselves to recognition of a support for either party, until we are in a position to assess their chances more accurately. We should like you to avoid, so far as possible, any dealings with Prince Abdullah and, if he should ask to make it clear that we can afford him no facilities for communicating with the Yemen through official British channels.

5. The text of the telegram for Prince Abdullah is as follows:-

"5326 1452 58 37 14 5743 (or 4743+) 5324
52 14 33 25 57 5324 2436 5125 57 26 29
5151 1426 5558 25 61 58 44 5926 5324 5756
2433 5554 5324 (or 6324+) 3441 5159 2955 56
24 5353 3824 5754 5456 5224 5524 5324 6126
3431 5324 24 25 54 2856 2425 3454 5356 52/
55 24 5452 5324 4324 2454 5253 5254 2454
5359 5435 3656 4555 59 5332 154".

Yours ever,
EASTERN DEPARTMENT.

The Chancery.

٤- برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في باريس في ٢٦فبراير ١٩٤٨م: تحمل الوثيقة طلب سيف الإسلام أحمد إيصال رسالته إلى أخيه سيف الإسلام عبدالله، وموافقة وزارة الخارجية على طلبه بدعوى أن هذه الموافقة لا تحمل شكلا سياسيا، في الوقت الذي تطلب فيه من سفيرها عدم إعطاء عبدالله أي معلومات من شأنها إلزام بريطانيا بموقف سياسي. وتوضح الوثيقة بعض المعلومات التي تفيد بان الأمير أحمد قادر على حسم الأمور لصالحه.ولعل أهمية الوثيقة تكمن في توضيحها للمقف البريطاني الحذر.

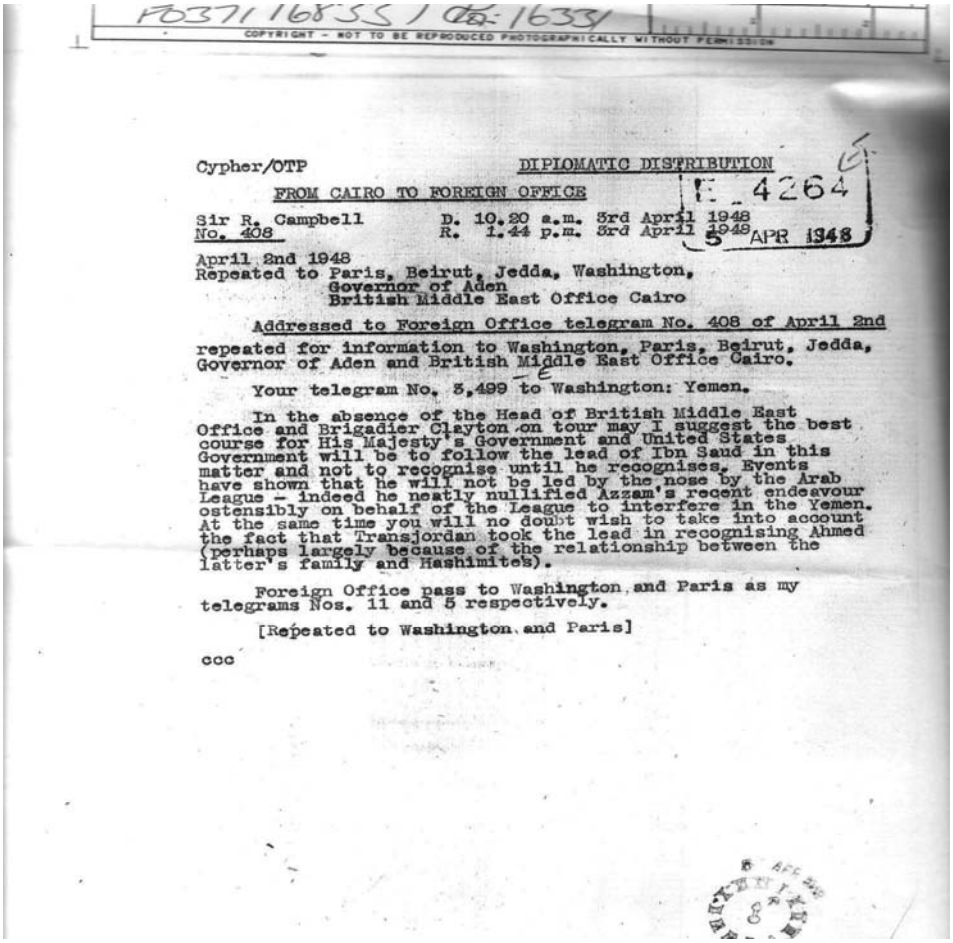

FO371/68555/E 1633

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

Cypher/OTP DIPLOMATIC DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

E 4264

Sir R. Campbell D. 10.20 a.m. 3rd April 1948
No. 408 R. 1.44 p.m. 3rd April 1948

5 APR 1948

April 2nd 1948
Repeated to Paris, Beirut, Jedda, Washington,
Governor of Aden
British Middle East Office Cairo

Addressed to Foreign Office telegram No. 408 of April 2nd repeated for information to Washington, Paris, Beirut, Jedda, Governor of Aden and British Middle East Office Cairo.

Your telegram No. 3,499 to Washington: Yemen.

In the absence of the Head of British Middle East Office and Brigadier Clayton on tour may I suggest the best course for His Majesty's Government and United States Government will be to follow the lead of Ibn Saud in this matter and not to recognise until he recognises. Events have shown that he will not be led by the nose by the Arab League - indeed he neatly nullified Azzam's recent endeavour ostensibly on behalf of the League to interfere in the Yemen. At the same time you will no doubt wish to take into account the fact that Transjordan took the lead in recognising Ahmed (perhaps largely because of the relationship between the latter's family and Hashimites).

Foreign Office pass to Washington and Paris as my telegrams Nos. 11 and 5 respectively.

[Repeated to Washington and Paris]

ccc

٥ – برقية من السفارة البريطانية في القاهرة لوزارة الخارجية: توضح رأي السفير في الموقف الذي يجب أن تتخذه الحكومة البريطانية تجاه الاعتراف بأحمد إماما لليمن.

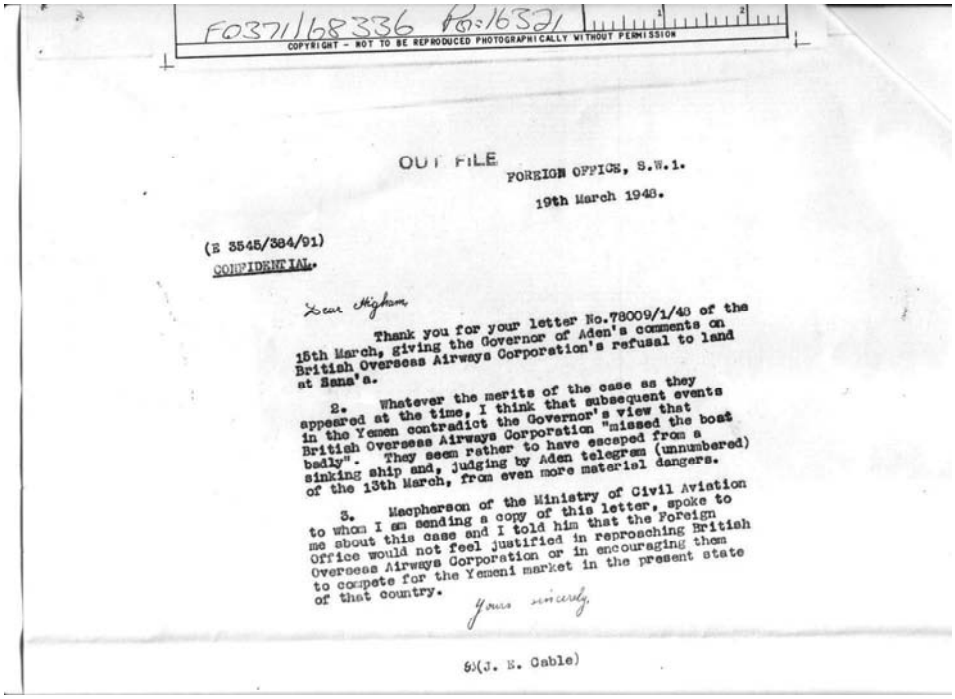

F0371/68336 No:16321

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

OUT FILE

FORRIGN OFFICE, S.W.1.

19th March 1948.

(E 3545/384/91)

CONFIDENTIAL.

Dear Higham

Thank you for your letter No.78009/1/48 of the 15th March, giving the Governor of Aden's comments on British Overseas Airways Corporation's refusal to land at Sana'a.

2. Whatever the merits of the case as they appeared at the time, I think that subsequent events in the Yemen contradict the Governor's view that British Overseas Airways Corporation "missed the boat badly". They seem rather to have escaped from a sinking ship and, judging by Aden telegram (unnumbered) of the 13th March, from even more material dangers.

3. Macpherson of the Ministry of Civil Aviation to whom I am sending a copy of this letter, spoke to me about this case and I told him that the Foreign Office would not feel justified in reproaching British Overseas Airways Corporation or in encouraging them to compete for the Yemeni market in the present state of that country.

Yours sincerely,

G.(J. E. Cable)

٦- وثيقة مرسلة من وزارة الخارجية لوزارة المستعمرات: توضح هذه الوثيقة الخلاف في وجهات النظر بين حاكم عدن ومسئولو الطيران المدني حول مدى الخسارة التي ستلحق بالطيران المدني البريطاني جراء عدم موافقتهم على الهبوط في مطار صنعاء، ومنافستهم للشركات الأخرى بسبب رداءة أرضية المطار.

The British American Attitude Towards the Yemeni Movement of 1948/1367: Documentary Study

Hani Z.A. Mohanna

Associate Professor, History Department, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

Abstract. This study deals with the Yemeni movement of 1948 .Its main concern is the British and American government's attitude toward the movement, through the British& American documents. Descriptive and analyzing methods were used to reach the intended goals of this study. The study found that neither the British nor the U.S.A government took an active role in that event. Their attitude was passive and neutral while two governments were in favor of changing the rule of Imam Yahya because of his doubtful unfriendly Policy toward the west in general, they were keen enough not to take any action that may be considered as a support for either party. The two governments delayed their recognition of the new regime till it became clear that it has earned good controle of the country.